# الحزب الوطني الديمقراطي

## قضية النفط العراقي

مجلد مكتب
صالح الدقر

338.922:H67kA

الحزب الوطني الديمقراطي (العراق)

قضية النفط العراقي .

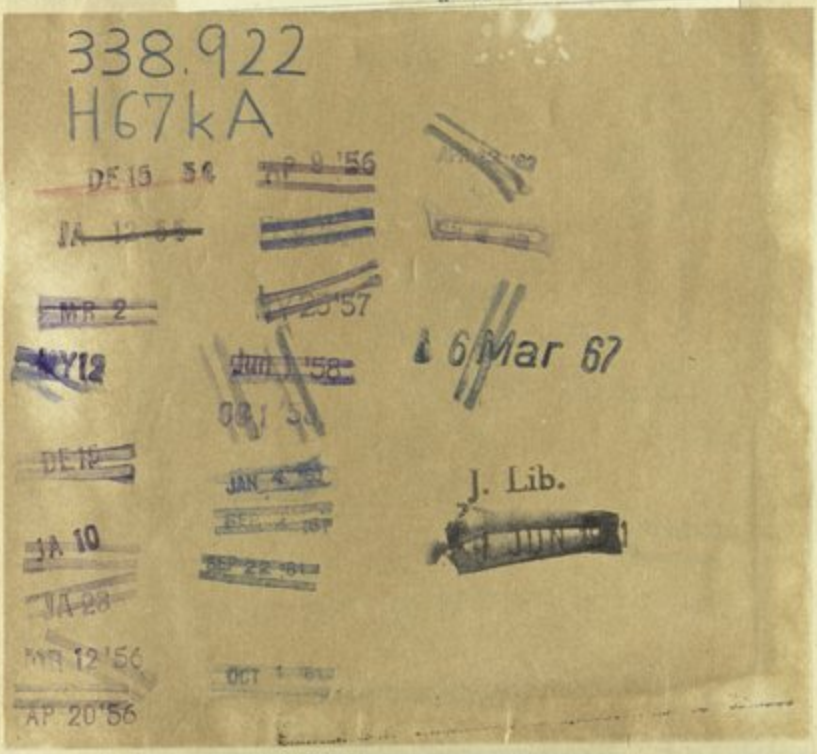

338.922
H67kA
c.1

محمد تقي حسين

# قضية

# النفط العراقي

———:o:———

١٩٥٢ م

لجنة الثقافة

للحزب الوطني الديمقراطي

مطبعة الزهراء . بغداد . تلفون ٦٥٩٦

# مقدمة

منحت امتيازات النفط العراقي ـ كما هو معروف ـ الى الشركات المنبثقة من الشركة الانكلو ـ ايرانية ، بشروط بخسة ساعدت على استغلال تلك الشركات هـذه الثروة الرئيسية للبلاد ، حتى أخذت تلك الشركات نفسها تشعر بفداحة استغلالها ، وأخذت تخشى يوماً بعد يوم أثر هـذا الاستغلال على الشعب العراقي ، كما أخذت من الجهة الاخرى تحد من انتاجها من النفط العراقي وتنصرف الى ما لديها من امتيازات في أماكن أخرى . الا ان المنافسة التي اشتدت بين شركات النفط الانكليزية والامريكية في الشرق الاوسط ، والحاجة المتزايدة للنفط في العالم ، وخوف الشركات الانكليزية من نمو الوعي لدى الشعب العراقي ، دفعها الى ان تحاول صب امتيازاتها بشكل جديد تحتفظ فيه بجوهر استغلالها للنفط العراقي ، وتؤمن به هـذه الجهات في الوقت نفسه ، فكانت قصة المفاوضات الطويلة ، ثم ظهور الاتفاقية الجديدة التي يجد القارىء عرضاً لمراحل اعدادها في هذا الكتاب .

وقـد كانت تلك الظروف التي ذكرناها ، هي نفسها الظروف التي تقوى من جانب العراق ، وخاصة بعد تأميم النفط في ايران ، فقد كان في وسع المفاوض العراقي ان يستفيد من تلك الظروف كسند قوي

للحصول على حقوق العراق كاملة في نفطه ، والحد من استغلال الشركات لذلك النفط إلا ان ما فعله المفاوض العراقي ، هو التسليم بما أملته الشركات لمصلحتها الخاصة ، والعودة بالاتفاقية الخاسرة التي أخفتها الحكومة ستة أشهر تقريباً عن الرأي العام ، ثم فاجأته بها وتعجلت باقرارها من البرلمان الحكومي ، دون أن تدع للرأي العام فرصة مناقشة الاتفاقية الجديدة ، متجاهلة مصالح البلاد الرئيسية بالمرة .

وقد ساهمت جريدة « صدى الأهالي » منذ البداية في كشف ما في هذه القضية من حقائق حرة ، وما في الاتفاقية الجديدة من نواقص أساسية ، كما نبهت الشعب الى ان مطالبة الشركات بأخذ نصف النفط المستخرج هو أقل ما يمكن المطالبة به في هذه الظروف لو أن المفاوض العراقي كان مفاوضاً حقيقياً ، حتى تتاح للبلاد المطالبة بحقها المشروع ألا وهو التأميم الذي يعتبر الحل النهائي لقضية الاستغلال الاستعماري للعراق . وقد رأينا أن نجمع ما كتب عن قضية النفط في هذا الكتاب ، ليطلع القراء على مراحل تطورها منذ بداية المفاوضات الى ان أقرت الاتفاقية الجديدة رغم معارضة الشعب الاجماعية لها .

لجنة الثقافة

للحزب الوطني الديموقراطي

# أساليب الانكليز في مفاوضاتهم

نبهت قضية النفط في ايران وتطوراتها والمفاوضات التي تجرى باستمرار حول النفط العراقي ، والتي لم تكن لتختلف في جميع أدوارها عن مفاوضات ايران ، نبهت هذه القضايا الرأي العام العربي بصفة عامة ، والعراقي بصفة خاصة ، الى ناحية مهمة في سياسة الانكليز الاستعمارية التقليدية ، ونعني بها الأساليب التي يستخدمونها في مفاوضاتهم عامة ، وما أكسبتهم هذه الأساليب من طبيعة ماكرة تجاه من يتعاملون معهم ، حتى أصبح هذا الاسلوب لدى الانكليز طبيعة مكتسبة تسود كل مفاوضة تجري بينهم وبين أية جهة مستضعفة في نظرهم ، وقد ظهر ذلك في جميع أدوار المفاوضات التي قاموا بها مع العراق ومصر والدول العربية الأخرى والهند مما يدل دلالة قاطعة على ان المفاوضة في نظرهم لا تعني دائماً مفاوضة حقيقية ، بل تعني في بعض الاحيان مجرد المماطلة والتسويف ، وتعني أحياناً حرب أعصاب للتأثير على الجهة المقابلة ، واستحصال امتيازات جديدة لهم منها في قالب إعطائهم لها حقوقاً جديدة ، وتستهدف في بعض الحالات التأثير على جهة ثالثة ليست طرفاً في المفاوضة ، وتعنى أحياناً أخرى مجرد كسب الوقت لاتخاذ موقف مناسب في الوقت المناسب . فالمكر والخداع والتسويف والمماطلة ، كل ذلك أصبح من العوامل الأساسية المؤثرة في

نجاح العقود التي ينوى الانكليز ابرامها مع من يتفاوضون معهم . ومنشأ ذلك على مانعتقد ان الاستعمار الانكليزي نشأ وترعرع في أوساط تجارية تدعمه الأساطيل والجيوش ، حتى أصبحت هذه الأسس ركائز للاستعمار الانكليزي ، ولذلك رأينا فى معظم الأحيان صاحب العمل أو التاجر البريطانى الاعزل يأتي فى طليعة الغزو بمدة ، فهو يسبق الأساطيل والجيوش المحتلة التي تأتى فيما بعد لتحميه ، ثم تنتحل الاعذار للبقاء حيث أتت ، باسم حماية البلد الذى احتلته من العدوان الخارجي أو لصيانة الأمن الداخلي فيه . فالتاجر والرأسمالي وأصحاب الشركات الاحتكارية والحكومة البريطانية ـ وكلهم شيء واحد ـ يتظاهرون بأنهم لا يأتون بأمور لا يرتضيها الاهلون ، وانهم لا يبرمون صفقة فيها غبن ، أكثر أو قل ، ومعنى الغبن ، كثيره أو قليله ، فى نظر الانكليز هو ألا تكون العقود مع من يتعاقدون معهم ذات صبغة شرعية ، فسياسة « خذ وأعط » التي تلازم التاجر والرأسمالي هي التي يجب أن تكون فى نظرهم سائدة في جميع المعاملات وإن كانت شكلية لا تمثل الحقيقة .

وبحثنا هذا لا يتناول تأريخ الاستعمار الانكليزى في الشرق ، وهو تأريخ حافل بالوقائع التي تثبت إمعان الانكليز في استخدام هذه الاساليب ومحافظتهم عليها حتى الآن ، بصرف النظر عن تبدل الظروف العالمية ، بل تطور الظروف في بريطانيا نفسها ، كما ان هـذا البحث لا يتناول دراسة مستفيضة لقضايا معينـة بالذات ، وإنما هو عرض لبعض الوقائع المتعلقـة بالناحيـة التي أشرنا آنفاً الى ملازمتها للسياسـة الاستعمارية الانكليزية التقليدية ، وهي ناحيـة تستحق البحث ، لا لمجرد الوقوف على وقائعهـا

- بوصفها وقائع تاريخية - بل لاستنتاج ما يلزم منها بالنسبة الى كل شعب ابتلي بالاستعمار - وعلى الاخص الاستعمار البريطاني مهما كان شكله - ويتوق اليوم الى التحرر من نيره الثقيل .

ولما كان موضوع النفط في الشرق الاوسط أهم مشكلة بالنسبة الى هذه البقعة التي تريد أن تحصل على حقوقها ، وبالنسبة الى الاستعمار الذي يريد ألا يتخلى عما حصل عليه في غفلة من هذه الشعوب ، فقد رأينا ان نقتصر على تقديم أمثلة خاصة بهذا الموضوع « النفط » لنسوقها الى القارىء كدليل على عبث المفاوضة مع بريطانيا بالاسلوب المألوف حتى الآن ومن هذه الامثلة سيتبين القارىء أسباب إمعان بريطانيا اكثر من غيرها من الدول الاستعمارية في اتباع هذه الاساليب في مفاوضاتها مع الأمم التي نكبت باستعمارها ، وكيف ان هذه الأساليب واحدة لا يختلف بعضها عن بعضها الآخر من حيث الجوهر . وهذه حقيقة يجب ان تأخذها بنظر الاعتبار اذا أردنا ان نتوصل الى فوائد عملية لبلادنا عند مجابهة هذه الاساليب ، والعمل على إحباطها .

ولعل الشعب الايراني الذي ابتلي مدى نصف قرن بالاستعمار البريطاني عن طريق امتيازات النفط والذي تكونت لديه خبرة كافية لاساليب الانكليز في هذا الشأن ، يعتبر أسبق الشعوب الشرقية الى إحباط هذه الاساليب ، وتنبيه هذه الشعوب الى الطرق العملية الواجب عليها اتباعها عند الوقوف بوجه الاستعمار الانكليزي مقنعاً كان او غير مقنع فقد بادرت ايران الى قطع مفاوضاتها مع الانكليز وبادرت فوراً الى تنفيذ قانون تأميم النفط ، بعد ان وجدت تلك المفاوضات تسودها من الجانب

البريطاني نفس الأساليب القديمة للمماطلة والتسويف مضافاً اليها هذه المرة تهديد مباشر ووعيد صريح ، وهكذا عرفت ايران كيف تحبط هذه الأساليب بعد ان عانت منها الشيء الكثير مدى نصف قرن . وكان أول امتياز لاستخراج واستثمار النفط الايراني هو امتياز دارسي المشهور ، وقد منح ذلك الامتياز في ايار ١٩٠١ لقاء مبلغ تافه لا يتجاوز عشرين الف باون ، وجعلت مدته ستين عاماً ، وقد وصف بأنه أغرب امتياز من نوعه في تاريخ الازمنة الحديثة ، وقد شمل أربعة أخماس البلاد ، بل إنه أدى في النتيجة الى اعتبار القسم الجنوبي من ايران منطقة نفوذ لبريطانيا وجعل الحصة السنوية للحكومة الايرانية لا تتجاوز نسبة ( ١٦ ) بالمائة من صافي أرباح أية شركة أو شركات قد تتكون بقصد تنفيذ شروطه ( أي شروط الامتياز ) وفي نيسان ١٩٠٩ تألفت شركة النفط الانكليزية الايرانية ـ وهي شركة انكليزية بحتة ـ لاستثمار النفط الايراني الذي ظهر بنتيجة أعمال التنقيب ، وكان رأس مال الشركة لا يتجاوز مليوني باون وقد ثبت ان النفط الايراني من النوع الممتاز ، وبدأ الانتاج التجاري له عام ١٩١١ ، وأخذ يتزايد باطراد ، بينما أخذت الشركة تستمد العون من الحكومة البريطانية التي أخذت فيما بعد تتدخل في كل نزاع يقع بين الحكومة الايرانية والشركة تدخلا سافراً ، وتستخدم جميع وسائل الضغط على الحكومة الايرانية وبهذه الصورة كانت جميع الاتفاقيات التي عقدت فيما بعد بين ايران والانكليز بشأن استثمار النفط ، أساسها الاجحاف والغبن لايران ، واستحصال امتيازات جديدة في قالب اعطاء حقوق جديدة وكان من تلك الاتفاقيات اتفاق عام ١٩٣٣ الذي عقد في حينه تحت

الضغط والتهديد ، والذى أحدث الانكليز مؤخراً ضجيجاً شديداً لمطالبة ايران باحترامه ، أي بالعدول عن تأميم النفط ويكفي أن نأخذ بنظر الاعتبار في هذا الصدد انه كلما كانت بريطانيا تتجه نيتها لعقد اتفاق ما مع ايران ، كانت ترسل أسطولها فوراً الى السواحل الايرانية حيث يمكث طيلة المفاوضات لعقد ذلك الاتفاق .

وكان موقف الانكليز تجاه ايران دائماً شبيهاً بموقف المدين الذي يفرض شروطه على الدائن ، بدليل الحقيقة الواقعة ، وهي ان المبالغ الاضافية للعوائد المستحقة للحكومة الايرانية بموجب اتفاقية غاس ـ سعد التي عقدت فى عام ١٩٤٩ ، والتي رفض مجلس النواب الايرانى ابرامها فيما بعد ، قد جمدت فى لندن . وكانت الشركة « توافق » بين حين وآخر على « منح » سلفة للحكومة الايرانية .

وبالاضافة الى ذلك كانت التقارير السنوية لشركة النفط الانكليزية ـ الايرانية لا تحتوي على ارباحها الحقيقية التي كانت تتحايل على اخفائها بمختلف الطرق وهذا ما بدأ يحدث منذ عام ١٩٤٧ ، فكان هو اساس الخلاف بين الشركة والحكومة الايرانية عندما شرعت الشركة تخفي أرباحها عن طريق تجميد الارباح كاحتياطي تمشيا مع سياسة الحكومة البريطانية في عدم توزيع ارباح عالية لمعالجة التضخم النقدي في بريطانيا ، فاحتجت ايران على ذلك ، وطالبت باعطائها حقها من الاحتياطي ( وهو يبلغ الملايين من الباونات ، وهو على كل حال يؤلف نسبة عالية جداً من الارباح ، لان لايران بموجب امتياز ١٩٣٣ نسبة ( ٢٠ ) من الارباح ، بالاضافة الى حقها فى الارباح النقدية التي تبلغ ( ٤ ) شلنات ذهباً للطن

الواحد ) والمشكلة الثانية هي اخفاء الارباح عن طريق بيع النفط الى الاميرالية البريطانية بسعر مخفض بنسبة لم تكشف عنها الشركة ، فارادت ايران ان يباع النفط الى الاميرالية او غيرها بالسعر العالمي ، كي يتسنى لايران الحصول على حقها من الارباح بصورة كاملة ومن ذلك يتضح ان الخلافات كانت من حيث الاساس واضحة ، ولم يكن هناك اى شك فى أحقية مطاليب الايرانيين ، وكان من الممكن تسوية تلك الخلافات لو كان لدى شركة النفط الانكليزية ـ الايرانية او الحكومة البريطانية شيء قليل فقط من حسن النية تجاه من تتفاوضان معه .

ولعل من المفيد فى هذا الصدد ان نتطرق الى بعض ما قام به الانكليز اثناء الازمة الاخيرة لقضية النفط الايرانى لنتبين من ذلك مدى تدخلهم في شؤون ايران الداخلية ، مثال ذلك ان الانكليز قد الحوا على الحكومة الايرانية في اواخر آذار المنصرم لتمديد الاحكام العرفية الى مناطق آبار البترول ، وان السفير البريطانى في طهران قد احتج لدى السيد حسين علاء رئيس الوزارة الايرانية آنذاك ، قائلا : انه يجب علينا ان نحمي بترول ايران ، وانه اذا وقعت اضطرابات فيجب ان نأتى بجنودنا » ، وفى اليوم التالي لذلك الاحتجاج اعلنت الاميرالية البريطانية وصول ثلاث بواخر حربية انكليزية الى الخليج الفارسى وقد أشيع فيما بعد ان تلك السفن انزلت شحنات من الاسلحة لتوزيعها على رجال القبائل في جنوب ايران يضاف الى ذلك ارسال قوة من المظليين البريطانيين الى قبرص لتكون على استعداد لارسالها الى ايران . والمهم ان نشير بهذه المناسبة الى ان جميع هذه التصرفات الاستفزازية قامت بها

بريطانيا في الوقت الذي كانت ولاتزال تدعي فيه ان جل ما تريده هو الوصول الى تسوية ودية لنزاعها مع ايران عن طريق المفاوضات .

ولقضية امتيازات النفط العراقي قصة طويلة متعددة الفصول تشهد جميعها نفس هذه الاساليب وهذه التهديدات لدى الجانب البريطاني وقد ابتدأت اولى مفاوضات النفط بين العراق وبريطانيا في سنة ١٩٢٤ ، واستمرت اشهراً طويلة ، وقد استعملت مختلف الاساليب للتأثير على المفاوض العراقي ، فوضعت قضية الموصل في احدى كفتي الميزان ، وهددت بريطانية العراق بأنه اذا لم يتحقق عقد الامتياز على الوجه الذي ترتأيه فانها لن تكون مسؤولة عن مصير منطقة الموصل ، وانها ( اي بريطانيا ) ستحصل على نفس الامتياز من الجهة التي ستنتقل اليها تلك المنطقة . وهكذا غرر بالمفاوض العراقي عن طريق هذا الضغط ، فاستسلم لمطاليب بريطانيا ، واعطى لها الامتياز المعلوم الذي كان ولايزال سبباً لنكبة العراق الاقتصادية ومن الطبيعي ان يكون الانكليز مدركين لقيمة هذا الاتفاق ، وعلى علم بخطورة ما فعلوا لاستحصال هذا الامتياز ، فاتخذوا التدابير اللازمة لعدم عرض الاتفاق على اي مجلس ، اذ تحايلوا على عدم ابرام الاتفاق من قبل المجلس التأسيسي العراقي او أية هيأة شعبية ، وانما اعتبروا مجرد التوقيع على الاتفاق هو الشرط الاساسي لتنفيذه ، ومن أجل ذلك أخر اقرار القانون الاساسي ، حتى تم ابرام الاتفاق ، ويبدو أن الانكليز لم يكونوا ليتصوروا آنذاك انهم سيتوصلون الى اخضاع المجالس النيابية في العراق لاقرار مشاريعهم ، على الوجه الذي تم لهم فيما بعد ، عن طريق ايجاد حياة نيابية مصطنعة كانت ولاتزال الموبة بأيديهم

وكان الامتياز الذي منح لشركة النفط في سنة ١٩٢٤ قد وضع على الاساس الاعتيادي ، وهو ان تعطي شركة النفط مدة محدودة من الزمن للتحري عن النفط ، وانتخاب قطع محدودة من المناطق التي يكتشف فيها النفط خلال المدة المعينة ، وتترك بقية منطقة الامتياز بعد ذلك لتصرف الحكومة العراقية ، ولكن بما ان الشركة ارادت بسبب وضع النفط العالمي ان تتباطأ في استثمار الامتياز ، وبما ان المدة المحدودة للتحري قد انتهت ولم تكتشف الشركة نفطاً الا في منطقة باباكركر ، فانها ارادت ان تضمن سيطرتها على منطقة الامتياز او اكثرها على الاقل ، ولذلك بادرت في عام ١٩٣١ الى طلب تعديل الامتياز ، فجاءت مفاوضات في هذا الشأن اسفرت عن تعديل الامتياز بشكل كان فيه ضمان مصلحة الشركة اكثر من مصلحة العراق ، إذ اعطيت الشركة منطقة واسعة تمتد من نهر ديالى بمحاذاة نهر دجلة الى حدود العراق الشمالية مع تركيا وبهذه الطريقة هيمنت الشركة على مساحات واسعة من امتيازها ، في حين انه كان بالامكان استثمار هذه المنطقة بشكل آخر ، وهكذا اعطيت الشركة في عام ١٩٣١ حقوقا جديدة ، بأسم ازالة بعض الغبن او تحسين اتفاق ١٩٢٤ الذي عقد في اشد الظروف سوءاً بالنسبة الى العراق

وقد بقي الواعون والمثقفون الذين يعرفون مدى الغبن الذي لحق بالعراق من وراء هذه الامتيازات ، يشعرون بضرورة التخلص منها او تغييرها لمصلحة العراق ، ولعل الشركة أدركت هذه الرغبة الشعبية ، فاتخذت لنفسها وضعاً لايظهرها بمظهر المتعنت ، بل يساعدها على الظهور بمظهر من يتقبل الشروع في المفاوضات ولعل الشركة نفسها هي التي

جرأت الحكومة العراقية في عام ١٩٤٨ على الدخول في مفاوضات جديدة ظهر فيما بعد انها لا تستهدف البت في امور حيوية تهم البلاد ، انما تهدف الى المماطلة والتسويف ، كما وقع بالفعل فكانت هذه المفاوضات تتقدم خطوة وتتأخر خطوات ، حتى اصبحت الان من حيث النتيجة وكأنها لم تكن .

وعندما فتحت الحكومة العراقية باب هذه المفاوضات في عام ١٩٤٨ طالبت بتنفيذ الامتيازات ، مع أن هذه الامتيازات ، حتى اذا طبقت بالحرف لا تضمن حقوق العراق ، لانها كانت قد بنيت على أساس غمط تلك الحقوق ، والحصول على اكبر فائدة للشركة ، ومع كل ذلك فان نصوص تلك الامتيازات لم تكن نافذة بسبب تمرد الشركة في عدم الدفع على اساس الذهب ، وعدم زيادة حصة العراق من ( ٤ ) شلنات الى ( ٦ ) شلنات للطن الواحد ، وعدم تحقيق مساهمة العراق في شركات النفط بـ « حصص » وغير ذلك من القضايا . فانتهزت الشركة قضية فلسطين وتعطيل مصافي حيفا فاخذت تضغط على الحكومة العراقية بشتى الطرق لاعادة فتح خط أنابيب النفط من كركوك الى حيفا ، وجعلت ذلك سبباً للمساومة على الدخول في بحث مطاليب العراق ، مع انه لاعلاقة لهذا الامر بخط حيفا وهكذا حاولت الشركة ان تغطي الموضوع الاساسي ولما لم تحصل نتيجة ما ، انقطعت المفاوضات ، ثم تجددت في ربيع ١٩٤٩ اذ ذهب وزير الاقتصاد السيد ضياء جعفر الى انكلترا ، فاستؤنفت المفاوضات في لندن . وفي آب من تلك السنة سافر رئيس الوزراء السيد نوري السعيد الى لندن ، فاعلن في النتيجة بيان أصدرته الحكومة العراقية

ومفاده ان العراق حصل من الشركة ومن الحكومة البريطانية على (١٠) ملايين باون كقرض ، غير أنه لم يتحقق من ذلك إلا قرض الشكك.

ثم انقطعت المفاوضات ، ولكنها عادت فتجددت في عهد وزارة السيد توفيق السويدي في ربيع سنة ١٩٥٠ ، فلم تكن حيفا موضع بحث في تلك المفاوضات ولم تتمكن حكومة السويدي من التقدم في ذلك ، ومن حل أية مشكلة من المشاكل القائمة وقد ذهب السيد نوري السعيد الى لندن في سنة ١٩٥٠ كوفد رسمي لاجل المفاوضات ، ولم توافق الشركة إلا على حل قضية واحدة من القضايا الموقوفة ، وهي زيادة حصة الحكومة من (٤) شلنات الى (٦) شلنات ذهباً ، وهذه الزيادة كان يقصد بها تسلية العراقيين وايهامهم بحصولهم على حقهم في النفط ، في حين أن الحقيقة هي أن هذه الستة شلنات ، حتى إذا دفعت ذهباً ، لا تكون إلا جزءاً من الحصة العادلة التي يستحقها العراق . أما القضية التي اعتبرت في جميع المفاوضات قضية رئيسية ، وهي الدفع على اساس الذهب في سعر السوق الحر ، فلم يتم الاتفاق عليها ، وانما قرر اللجوء الى المحاكم الانكليزية بشأنها والقضية لا تزال في المرحلة الابتدائية ، ولا يبعد ان تطول الى مدة اخرى ، هذا فيما اذا كسبت الحكومة الدعوى .

وفي جميع هذه المفاوضات كانت الشركة دائماً تتظاهر بانها متساهلة ومستعدة للمساعدة ، وتتظاهر بانها على استعداد لمنح العراق حقوقاً جديدة لا توجد في الامتيازات ولكن عندما تبدأ المفاوضات في اية قضية كانت الشركة تلجأ الى الاعذار مثال ذلك انه عندما كانت الحكومة تطالب بالذهب كان يقال ان الشركة لا تستطيع التسليم بهذا المبدأ الا اذا

كان مطابقاً للقوانين الانكليزية ، وتحديد السعر من قبل الحكومة البريطانية .

والمهم في ذلك كله ان الشركة متمسكة كل التمسك بالعقلية التي كانت سائدة في زمن عقد الامتياز الاول الذي كان قد أعطى من قبل العراق في ظروف سياسية معينة ، ونتيجة ضغط ، ولكن الشركة ، وبالاحرى الحكومة الانكليزية ، بقيت متمسكة بتلك العقلية ، مع ان الظروف قد تغيرت ، وكان على الشركة أن تدرك ان الظروف العالمية قد تغيرت .

والواقع ان لشركات النفط العراقية اوضاعاً خاصة اذا استعرضناها علمنا مبلغ نفوذها في العراق ، ومبلغ تغلغلها في شؤونه لتحقيق أهداف الاستعمار البريطاني . فان اكثر كبار موظفيها هم الموظفون الانكليز الذين كانوا مستخدمين لدى الحكومة العراقية ، وكذلك استخدمت قسماً كبيراً من ضباط الاستخبارات الذين كانوا في العراق في مختلف الظروف .

ولا شك في أن اطلاع هؤلاء الموظفين على اسرار الحكومة العراقية بسبب خدماتهم السابقة في مختلف دوائرها قد مكن الشركة من الاستفادة من معلوماتهم ضد مصالح العراق . وقد اصاب كبد الحقيقة مراسل اجنبي كان قد زار العراق قبل مدة ، اذ قال إنه لم ير في العراق دولة لها حكومة ، بل انه رأى شركة النفط ، وهي دولة العراق وحكومته .

والذي نريد ان نستنتجه من كل ماتقدم ان العراق لايمكن أن يحصل على حقوقه في هذا المنبع الحيوي ، وسط هذا المكر والخداع والمماطلات ، إلا عن طريق حكومة قوية غير متخاذلة ، يساندها الرأي

العام العراقي ، ويطمئن الى اعمالها ، فان الاستعماريين كانوا ولا يزالون يحاولون الحصول على اكبر ربح ممكن من البلاد المستعمرة أو المستغلة ، ونجاحهم فى محاولاتهم يتوقف على مدى تصلب الطرف المقابل ، كما ثبت من الاحداث الاخيرة في ايران ، تلك الاحداث التي يجب أن يأخذ منها العراق درساً بليغاً في طريقة التعامل مع الشركات الاستعمارية .

---

نشر هذا المقال في جريدة « صدى الاهالي » بتاريخ ٩ و ١٠ و ١١ تموز سنة ١٩٥١ .

# مفاوضات النفط

عاد قبل بضعة ايام ممثلو شركة النفط العراقية من لندن لمواصلة المفاوضات مع الحكومة العراقية بعد ان قبلت الشركة المفاوضة على ذلك الاساس الذى ابتدعه فخامة السيد نورى السعيد وهو أن لا يقل معدل واردات العراق من النفط عما هو عليه فى الاقطار المجاورة ، وقد اعتبر فخامته هذا القبول نصراً كبيراً في الوقت الذي يبدو فيه الاخذ بهذا الاساس تساهلا عظيماً بالنسبة الى ما أخذت به ايران من تأميم لجميع مواردها النفطية . وقد اعتاد فخامة السيد نوري السعيد ، وهو الذى عقدت على يده اكثر المعاهدات والاتفاقيات والامتيازات في العراق ، ان يسبغ على ما فيه الخسارة والضرر للعراق قالب الربح والفائدة غير ان ذلك لم ينطل على الرأي العام المنور حتى فى ذلك الحين ، وانما استطاع الاستعمار ان يضمن تحقيق مشاريعه وتطبيق خطته الاستغلالية فى هذه البلاد بواسطة الاوضاع السياسية الشاذة ، ولذلك اعتبرت هذه المعاهدات والاتفاقيات والامتيازات مفروضة على العراق فرضاً والشعب العراقي لا يعترف بها مطلقاً كما انه لن يعترف بأي اتفاق يعقد في مثل هذه الاوضاع السياسية الشاذة التي لاتزال سائدة في العراق ، فقد ازداد الوعي الشعبي في العراق ولم تعد تنطلي على الرأي العام العراقي تلك المغالطات التي

يحاول فخامة السيد نوري السعيد بواسطتها ان يجعل تأميم النفط غير ذي موضوع باعتبار انه مؤمم بالاصل ، في حين لا يستطيع فخامة السيد نوري السعيد بعد الان ان يطعن في صلاحه وصوابه كخطة سياسية اقتصادية وخاصة حينما أخذت به الجارة ايران ، وبعد ان طبقته انكلترا نفسها على صناعاتها المهمة وهل هناك صناعة أهم من النفط في العراق فهو بالنسبة اليه كصناعة الفولاذ والحديد التي قامت حكومة العمال بتأميمها بالرغم من معارضة المحافظين واصحاب رؤوس الاموال ، ولما كان فخامة السيد نوري السعيد لا يستطيع ان يهاجم التأميم بالذات فانه أخذ يقوم بحركة التفاف حول هذه القضية فيحاول ان يجعل التأميم للنفط في العراق غير ذي موضوع باعتبار ان نفط العراق مؤمم بالاصل سواء من جهة تملك الدولة لما يحتوي عليه بطن الارض من معادن وفقاً للقاعدة الاسلامية او من جهة قيام الدولة بمصفى النفط وبهذا الاعتبار لا يكون تأميم النفط في رأي فخامة السعيد موضوعاً ممكن التطبيق في العراق وقد تجاوز السيد نوري السعيد في هذا الادعاء حدود الجدل السياسي الى السوفسطائية فكيف يمكن ان يعتبر النفط مؤمماً في العراق بمجرد ان تكون للدولة العراقية الملكية الاسمية ما دام النفط في جوف الارض ولكنه متى خرج من جوف الارض الى سطحها أصبح ملكاً للشركة الاجنبية التي منح لها حق استثمار النفط لاجل طويل ، وكيف يعتبر النفط مؤمماً حينما تكون جميع التجهيزات والوسائط التي يستخرج بها النفط من جوف الارض وينقل عليها ملكاً لشركة أجنبية ؟ وهل يمكن أن نعتبر تأميم النفط محققاً في العراق بمجرد أن تؤسس الدولة مصفى لتأمين حاجة العراق

فقط ، فى حين تصدر ملايين الاطنان من النفط من العراق وهي لاتعود اليه ويذهب أكثر ربحها الى الاجانب ؟ أن ذلك « العالم الاقتصادي » الذي يستطيع أن يجيب على ذلك بالايجاب ويؤيد فخامة السيد نوري السعيد فى ادعائه لم يخلق بعد وإن لم يكن قد خلق فى الماضي فلن يخلق في المستقبل الذي تتجه فيه السياسة الاقتصادية الى توسيع نطاق التأميم لا الى حصره .

إن تأميم النفط فى ايران قد أصبح أمراً مفروغاً منه وانه سيحدث انقلاباً في اقتصاديات ايران بسبب ماسيعود عليها من فوائد جمة وأرباح عظيمة فضلاً عن تخلصها من المساوىء الكثيرة والمشاكل العويصة الناشئة من وجود مملكة شركة النفط داخل المملكة الايرانية . وان الرأي العام العراقي قد أدرك هذه الفوائد للتأميم ، وهو يراه أكثر الحلول تطميناً لمصالحه من أي حل آخر ، فهو يعالج تمادي الشركات صاحبة امتيازات النفط في العراق في غمط حقوقه واستغلال ثروته استغلالاً ينـدر أن يكون له مثيل فى تأريخ الاستعمار البشع . فهذه الشركات لم تكتف بفرض امتيازات مليئة بالغبن الفاحش وعدم التكافؤ في الحقوق والضمانات ، بل انها خالفت ولا تزال تخالف حتى أحكام تلك الامتيازات غير العـادلة وسببت ولا تزال تسبب للعراق خسائر عظيمة لافيما يتعلق بالنفط فحسب ، بل فيما يتعلق بامور أخرى ذات صلة بالنفط واستثماره وتصديره .

إن شركات النفط ومن ورائها الحكومة البريطانية أخذت تدرك بعد أن بدأت ايران بتأميم النفط انه لابد أن يسري ذلك الى العراق ، ولذا فانها تحاول أن تستبق الحوادث فبادرت الى قبول الاساس الذي

طلبه فخامة السعيد بعد أن كانت ترفضه لأنه بالنسبة الى التأميم أصبح أساساً ضامناً لحقوق الشركة وأرباحها العظيمة فالشركات كانت قبلاً غير مستعدة للتنازل عن أي قسم من تلك الأرباح الطائلة مهما كان ضئيلاً ، وحتى لوكان ذلك في سبيل ارضاء فخامة السيد نوري السعيد ، ولكنها الآن تسرع في اعلان استعدادها للتنازل عن جزء بسيط من أرباحها في سبيل المحافظة على امتيازاتها مغتنمة فرصة وجود فخامة السعيد في الحكم، فهو الذي تستطيع ان تتفاهم معه اكثر مما تتفاهم مع غيره من ساسة العراق ، وهو الذي يستطيع ان يجعل من هذا التنازل البسيط كسباً كبيراً للعراق ، وهو في الحقيقة كسب مهم للشركة وحدها .

اننا كنا قد بينا ، حينما أصدرت الحكومة بيانها عن قبول الشركة لاساس المفاوضات الحالية ، ان بيان الحكومة غامض وعقيم ، فهو غامض لانه لايعين معنى هذا الاساس في ضوء تأميم النفط في ايران فهل ستكون واردات ايران من النفط بعد تأميمه مقياساً لما يجب ان تؤديه الشركات في العراق ؟ اننا نستبعد ذلك بالرغم من تصريح فخامة رئيس الوزراء ان ايران لاتزال موضع بحث في هذه المفاوضات ، اذ من البديهي انه لايمكن ان يستمر الامتياز على اساس دفع مبلغ يعادل مايجنيه ايران من النفط المؤمم لان ذلك معناه ان لايترك اى ربح للشركة صاحبة الامتياز . والبيان عقيم لانه اذا استبعدنا ايران عن هذا القياس أصبح الموضوع منحصراً في المملكة العربية السعودية ، وقد أوضحنا ان ذلك سوف لايؤدى الى زيادة كبيرة في حصة العراق من النفط لانه اذا ربح العراق الدعوى التي اقامها على الشركة فيما يخص الدفع بالذهب

ستكون حصة العراق اذ ذاك اكثر من حصة المملكة العربية السعودية. في العراق الآن امتيازان هما امتياز نفط الموصل وامتيـــاز نفط البصرة اللذان ينصان على دفع حصة للعراق تزيد حتى على حصة المملكة العربية السعودية ومع ذلك فان الشركات تحتفظ بهذين الامتيازين لانهما بالرغم من دفع تلك الحصة يتركان لها ارباحاً كبيرة ، فكم هي تربح اذن من امتياز نفط كركوك الذي تبلغ حصة العراق فيه نحو نصف حصته من ذينك الامتيازين ؟ ان ربح شركة النفط العراقية من امتياز كركوك يقدر بما لايقل عن سبعين بالمائة . فهل هناك أفظع من هذا الأستغلال ، وهل هناك أبشع من هذا الاعتداء على شعب يفتك به الفقر والمرض والجهل ، ويعاني أشد الآلام بالنظر الى البؤس الذي هو فيه ؟

ان الخسارة العظيمة التي يتكبدها العراق من ضآلة الحصة التي تأخذها الحكومة من النفط ليست هي الخسارة الوحيدة من امتيازات النفط بل هناك أمور كثيرة جاءت في الامتيـــازات ، وفيها غبن صريح للعراق اذ صيغت بشكل أضر العراق ضرراً بليغاً او قامت الشركات بمخالفتها فسببت للعراق ضرراً آخر وقد تطرقنا الى تلك الامور بالتفصيـــل في مناسبات سابقة وعددنا منها قلة الكميات المستخرجة من النفط في العراق ، وتأخره عن أقطار الشرق الاوسط كثيراً في ذلك ، واهمال استثمار نفط البصرة والموصل ، وشمول الامتيازات لأراضي لاتستثمرها الشركات في الوقت الحاضر مما يمكن استثماره مستقلاً عنها ، وقلة العراقيين بين المستخدمين لدى الشركات في الامور الادارية والفنية ، وعدم قيـــام

الشركات بانشاء مصفى للنفط لغرض التصدير كالمصافي التي انشئت في ايران والكويت والمملكة العربية السعودية والتي تنفق الشركات عليها مبالغ كبيرة ، وغير ذلك من الامور التي جعلت من امتيازات النفط في العراق أسوأ امتيازات في العالم وأقلها فائدة للقطر الذي منح تلك الامتيازات .

لقد اصبحت هناك عقيدة عامة بأنه مادامت الاوضاع السياسية الشاذة سائدة في العراق فلا يؤمل ان تحصل الحكومة من الشركات على مايضمن حقوق العراق الكاملة في نفطه ، ولا بد ان تخرج الشركات من المفاوضات التي تجري الآن وهي الظافرة بحصة الاسد من أهم مورد طبيعي للعراق .

واذا كان التأميم هو المطلب الأخير للشعب العراقي ، واكثر الحلول مصلحة للعراق ، فيجب ألا يستمر استغلال العراق وهدر حقوقه في أهم مورد من موارد ثروته الى أن يتحقق هذا التأميم ، ولذلك يجب ألا تؤدي المفاوضات الجارية الآن ، كما أدت المفاوضات السابقة ، الى كسب قليل للعراق ، وربح عظيم للشركات ، بل يجب ان تقوم على أساس مناصفة الشركات بالنفط المستخرج أي أن تكون حصة العراق في الوقت الحاضر نصف النفط بالذات من جميع الامتيازات ، كما يجب ألا يقل النفط المصدر من العراق عن ثلاثين مليون طن سنوياً ، موزعاً بالتساوي على مناطق الامتياز الثلاثة ، وأن تخرج المناطق التي لاتستثمر الآن من حدود الامتيازات ليتصرف بها العراق ، وأن ترغم الشركات على استخدام العراقيين وتدريبهم وتعويض العراق عن الخسائر التي لحقته فيما مضى من

الغبن الموجود في شروط الامتيازات ، الى غير ذلك مما كنا قد بحثناه في مقالات سابقة .

إن هذا هو الحد الادنى لما يجب أن يحصل عليه العراق من نفطه الى ان يستطيع تطبيق التأميم الذي يعتبر الحل النهائي لمشكلة النفط ، والضمان الوحيد للاستفادة منه أعظم استفادة .

---

نشر هذا المقال الذي كتبه معالي الاستاذ محمد حديد في جريدة « صدى الاهالي » بتاريخ ١٣ مايس ١٩٥١

# المناصفة في النفط لا في أرباحه

## هي أقل ما يطلبه العراق حتى يتم التأميم

شاع في الأيام الأخيرة أن المفاوضات بين الحكومة العراقية وشركة النفط تجري على أساس اعطاء الحكومة العراقية حصة من أرباح الشركة ، ويقال إن الشركة قد وافقت على جعل حصة الحكومة نصف الأرباح وان المفاوضات تجري الآن لوضع قاعدة تحتسب بها هذه الحصة

اننا كنا قد حذرنا الحكومة من الأخذ بمبدأ المساهمة في أرباح شركة النفط العراقية كطريقة لتعيين حصة العراق من النفط ، لان أمثال هذه الشركة تعلم كيف « تطبخ » حساباتها ، لتخفي قسما كبيراً من الأرباح ، وان أكثر التذمر والاستياء من تطبيق شروط امتياز النفط في ايران يرجع الى هذا السبب ، لأن التعديل الذي جرى في الامتياز الايراني في سنة ١٩٣٣ جعل للحكومة الايرانية ( ٢٠ ) بالمائة من أرباح الشركة ، بالاضافة الى الحصة المحدودة ، وقد شعرت الحكومة الايرانية أنها لا تأخذ حقها الكامل من هذه الأرباح ، حتى أن التعديل الأخير الذي لم يوافق عليه مجلس الأمة الايراني ، والذي أخذ بالتأميم بدلا منه ، قد نص على تعويض الحكومة الايرانية بمبلغ كبير عن

الأرباح التي لم تأخذ الحكومة الايرانية حقها منها في السنوات السابقة واذا كانت الشركة الانكلو ايرانية ، وهي شركة عامة موحدة ، تستطيع أن تفعل ذلك ، فالأحرى أن يكون المجال للعب بالحسابات أوسع لدى شركة النفط العراقية ، وهي شركة فردية خاصة مؤلفة من خمس شركات مهمة وهي شركة النفط الانكلو - ايرانية وشركة النفط الهولندية ، وشركة سوكوني فاكوم الامريكية ، وشركة كولينكيان ، والشركات الأربع الأولى انما هي من أمهات شركات النفط المسيطرة على منابع النفط وأسواقه في العالم ، عدا المناطق الشيوعية . فشركة النفط العراقية تستطيع كما كانت تفعل حتى الآن ، أن تبيع النفط الخام الى الشركات المساهمة فيها بالتكليف أو بسعر أسمى ، كل بنسبة أسهمه فيها ، فلا تظهر في حساباتها أية أرباح تذكر ، الى غير ذلك من الأساليب والطرق الشيطانية التي تتقنها مثل هذه الشركات لاخفاء أرباحها الحقيقية .

أما وضع قاعدة معينة لمعرفة أرباح الشركة ، كتعيين الكلفة في رأس البئر وتعيين كلفة النقل وإخراجهما من سعر البيع في حوض البحر الأبيض المتوسط ، فذلك لا يضمن حق العراق أيضاً ، لأن الكلفة الحالية وهي تزيد الآن كثيراً عما ستكون عليه بعد زيادة التصدير الى عشرين أو ثلاثين مليون طن سنوياً ، لا يصح الركون اليها وتثبيتها كأساس لتعيين الأرباح مطلقاً ، كما لا يصح الاعتماد على حسابات الشركة لمعرفة هذه الكلفة ، كما بدا .

هذا من جهة الكلفة . أما من جهة سعر البيع فلا يصح الأخذ بسعر البيع في حوض البحر الأبيض المتوسط ، لأنه ليست هناك في

الحقيقة سوق حرة للنفط الخام في الشرق الأوسط ، سواء كان في حوض البحر الأبيض المتوسط أو في غيره ، لأن الشركات المسيطرة على أسواق هذه المنطقة هي الشركات صاحبة الامتيازات نفسها المسيطرة على منابع النفط ، وينطبق ذلك بوجه خاص على شركة النفط العراقية التي عددنا فيما سبق الشركات المساهمة فيها ، وهي من كبريات الشركات المترابطة مع بعضها لاستغلال هذه المنطقة ، وهذه الشركات هي التي تعين سعر النفط الخام لاجل اغراض حسابية فقط ، ولا ينطبق هذا السعر على سعر النفط الخام في اسواق العالم الكبرى ، كسوق امريكا ، حيث تعتبر الأسعار مقياساً عالمياً لأسعار النفط فان النفط الخام يباع الآن في رأس البئر في تكساس بأمريكا بسعر ( ٢٫٦٥ ) دولاراً لكل برميل ، أي ما يعادل ( ١٨٫٥٥ ) دولاراً لكل طن ، وذلك يساوي ( ٦٧٨٫٦ ) ديناراً للطن وبطبيعة الحال يزيد سعر البيع في نهاية خط الأنابيب على خليج مكسيكو أو على ساحل الأطلسي على ذلك بكلفة النقل ، وربما يبلغ سبعة دنانير لكل طن ، أو يزيد على ذلك بقليل ، وهذا هو السعر العالمي للنفط الخام في الأسواق الحرة الآن ولما كان من المعروف عند ذوي الاطلاع أن كلفة النفط العراقي لا تزيد في الوقت الحاضر على دينارين لكل طن واصلا الى ساحل البحر الأبيض المتوسط ، فمعنى ذلك أن شركة النفط العراقية تربح في الحقيقة نحواً من خمسة دنانير لكل طن من النفط المصدر من العراق ، وان نسبة الأرباح ستزداد كثيراً بازدياد كميات النفط المصدرة حسب القاعدة الاقتصادية المعلومة ، في حين اننا لو دققنا حسابات الشركة لما وجدنا لهذه الأرباح أثراً ، فهي تخفى بأساليب خاصة

لذلك فان ما طالبنا به في المناسبات السابقة من أن حصة العراق لقاء الامتيازات يجب ألا تقل عن نصف النفط المصدر بالذات ريثما يتم تأميم النفط ، باعتبار انه الحل النهائي الصحيح ، هو الطلب المعقول الذي يضمن حقوق العراق مؤقتاً ، والذي يجب ألا تحيد عنه الحكومة ، واذا حادت عن ذلك فانها تعتبر متهاونة في حقوق العراق ، ومتساهلة مع الشركة ، وان باستطاعة الشركة ان تعطي الحكومة العراقية نصف النفط ، ويبقى لديها مع ذلك ربح لا بأس به . فان الكلفة المقدرة للنفط العراقي على ساحل البحر الأبيض المتوسط وهي ديناران للطن الواحد تتألف من ( ٩٠٠ ) فلس ، وهي التي تدفع للحكومة العراقية عن كل طن في الوقت الحاضر ، و ( ١٠٠ـ١ ) ديناراً ، التي تمثل النفقات الأخرى فاذا أضيفت الى هذه النفقات الأخرى التي ستقل نسبتها بازدياد كميات النفط المصدرة ، حصة للعراق تعادل نصف قيمة النفط ، أي ( ٥٠٠ـ٣ ) دينار لكل طن ، أصبحت كلفة الطن الواحد من النفط العراقي على ساحل البحر الأبيض المتوسط ( ٦٠٠ـ٤ ) دينار ، ولما كان سعر البيع هو ( ٧ ) دنانير في الوقت الحاضر فان ذلك يترك للشركة ربحاً قدره ( ٤٠٠ـ٢ ) دينار ، وهو ربح يزيد على الربح المعقول بكثير

إن هذا الحساب البسيط المبني على حقائق معلومة إنما يدل دلالة واضحة على أنه لا يمكن أن تجني البلاد الفائدة التامة من نفطها إلا بواسطة التأميم ، وان اشتراك العراق مع اصحاب الامتيازات على أساس المناصفة بالنفط نفسه ، وليس بالارباح ، هو أقل ما يمكن قبوله

ثمناً لاستمرار الامتيازات ، حتى يتم تأميمها .

إن قبول الحكومة العراقية أي حل آخر سيعتبره الشعب العراقي معاونة منها للشركات على مص دمه واستغلال العراق استغلالا فظيعاً لا مثيل له ، ولا يمكن ان تقره الأمة في أي حال من الاحوال .

---

نشر هذا المقال الذي كتبه معالي الاستاذ محمد حديد في جريدة « صدى الاهالي » بتاريخ ١٥ مايس ١٩٥١

# المفاوضات مع شركة النفط العراقية

## على حقيقتها

ننشر فيما يلي ما كتبته صحيفة « الايكونومست » الانكليزية في عددها الصادر بتاريخ ٢ حزيران ١٩٥١ حول مفاوضات النفط الجارية بين الحكومة العراقية وشركة النفط العراقية في بغداد وصحيفة « الايكونومست » هذه صحيفة اسبوعية معروفة في الاوساط المالية والاقتصادية في لندن ، والاخبار التي تنشرها مستقاة عادة من مصادر مطلعة ، والاراء التي تبديها يعتد بها كثيراً ، ليس في بريطانيا فحسب ، وانما في خارجها ايضاً ، ولذلك فاننا نستطيع أن نقول ان ما جاء في هذا الخبر الذي ننقله عن الصحيفة المذكورة فيما يلي انما يعبر عن موقف شركات النفط وموقف الاوساط البريطانية الرسمية في مفاوضات النفط في بغداد . واذا كان الامر كذلك فان ما جاء في الخبر المنقول عن الصحيفة المذكورة ليدل دلالة واضحة على أن القاعدة التي سار عليها فخامة السيد نوري السعيد في مفاوضاته مع شركة النفط بالا تقل عن واردات العراق من النفط واردات الدول

المجاورة منه انما تنطبق في الحقيقة على الرغبة الشديدة التي تبديها شركات النفط في تعميم هذه القاعدة على جميع امتيازاتها تعميما ينقذها من مشاكل عديدة ، ويحقق لها فوائد كثيرة . ويبدو اننا مقدمون على وضع ترابطت فيه شركات النفط الرئيسية على الانتسابق في زيادة الحصة المخصصة لبلدان النفط عن الامتيازات الممنوحة فيها . كما يفسر لنا هذا الخبر اهتمام الشركة باستئناف المفاوضات ، وبالاسراع في الوصول الى اتفاق فيها مع الحكومة العراقية ، حالما بدأت الازمة الايرانية ، وذلك بعد ان كانت الشركة نفسها تماطل في تلك المفاوضات مدة ثلاث سنوات . فشركات النفط تريد ان تستخدم الحكومة العراقية « المطيعة » في حرب الاعصاب القائمة بينها وبين الحكومة الايرانية ، قبل ان يخرج فخامة السيد نوري السعيد من الحكم في العراق ! فاذا كانت الحكومة العراقية قد قبلت بأن تكون حصة العراق من النفط ( ٣٤ ) شلنا للطن الواحد ، اي ما يعادل ( ٧٠٠-١ ) دينار فانها ستحقق للشركة نصراً كبيرا وارباحا عظيمة ، فقد سبق أن بينا ان هذه الحصة ، حتى اذا كانت نصف النفط بالذات ، او ما يعادل الان نحو ( ٣ ) دنانير لكل طن ، فانها تترك للشركة مع ذلك ربحاً غير قليل ، فلا غرابة اذا الحت الشركة والح المستر ماكفي - الذي لا نجد لتدخله في هذا الامر مبرراً - على انهاء المفاوضات العراقية قبل ان تظهر نتائج الازمة الايرانية فهل سترضى الحكومة العراقية نفسها ان تكون آلة مسخرة في لعبة الشطرنج القائمة على حقول النفط في الشرق الاوسط الان ؟ وهل ستكون واسطة لتغلب شركات

هل ستنتشر حمى التأميم الايراني الى مناطق النفط الاخرى في الشرق الاوسط ؟ »

ان ذلك لن يتم الا اذا انتهى تكنيك الدكتور مصدق الى نتائج ايجابية ، وحتى الان لم تظهر تلك النتائج ، ولاتزال تجري ، في الجانب الثاني من الحدود الايرانية ، المفاوضات حول تعديل نصوص امتيازات النفط العراقي بهدوء ، وان كان ذلك بطيئا . وقد صرح رئيس وزراء العراق نوري السعيد ، بأن حكومته اتفقت مبدئيا مع شركة النفط العراقية على معدل جديد لدفع عوائد النفط « الرويالتي » ، ولكن نوري السعيد يمتاز بناحية ضعف هي تصريحاته السابقة لاوانها ، وهذا التصريح واحد منها . واساس ذلك ان معظم شركات النفط الكبيرة في الشرق الاوسط ، تهدف الى تحديد معدل لدفع عوائد النفط المستخرج ، بحيث يكون هذا المعدل واحداً بالنسبة لجميع مالكي الامتيازات ، وهم يرون انه حتى يتم ذلك فلن يكون هناك سلام بينهم ، ومن ثم فان كل دولة منتجة للنفط في طريقها الآن للحصول على عوائد لا تقل عن تلك التي حصل عليها ابن السعود في كانون الاول الماضي ، والتي يبلغ معدلها ( ٣٠ ) شلنا للطن الواحد .

ويقال ان الرقم الذي يدور حوله البحث في بغداد ، يصل الى ( ٣٤ ) شلناً ، والذي لم يتم الاتفاق عليه ، ولايزال الجدال محتدما

حوله ، هو كيف يتم حساب هذا المعدل . فهل يكون عن طريق زيادة العوائد « الرويالتي » ؟ وهي طريقة بسيطة لا تتطلب تعديلا في الامتيازات القائمة ولا تتطلب مصادقة من البرلمان . ام يكون ذلك عن طريق تقسيم الزيادة بين العوائد « الرويالتي » والضرائب ؟ وهذه الطريقة ترغب فيها بعض الشركات ، لانها تمكنها من الحصول على اعفاء من الضرائب في بلادها الاصلية ، ومن ثم تؤدي الى ان يتحمل قسما من النفقات دافعو الضرائب في بلادها . والقانون الامريكي من هذه الناحية سخي ، والقانون الانكليزي اقل سخاء منه بكثير ، والقانون الفرنسي اقل الجميع سخاء . والعقبة الرئيسية للاسراع بالمفاوضات ، هي في الوقت الحالي اختلاط جنسيات الشركات التي تكون شركة النفط العراقية ، وضرورة التوافق بين المصالح البريطانية والامريكية والفرنسية والهولندية المساهمة في شركة النفط العراقية ، كما يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار مصالح اربع وزارات مالية قبل الوصول الى نتيجة .

انها لمصيبة ان تؤدي هذ العقبات الى تأخير الاتفاق ، وان تحصل ايران في هذا الوقت (بطرق خارجة عن القانون) على نتائج باهرة قبل العراق ( المطيع للقانون ) ، ان هناك خطراً في ان يتم ذلك ، فان البرلمان العراقي سيعطل خلال ايام بمناسبة عطلته الصيفية الطويلة ولا يعتبر الوصول الى اتفاق لا يحتاج الى تصديق من البرلمان ـ اي اتفاق جنتلمان مع نوري السعيد ـ امراً حكيما ، فنوري السعيد ليس رئيسا للوزراء على الدوام لذلك فان الاتفاق النهائي قبل الخريف لا يبدو محتملا ، وهذا يستدعي ان العمل بسرعة على منح العراق اتفاقا جديداً يشتمل على الدفع النقدي والمشاركة معا ـ بالاضافة الى شموله

انص « اكثر الامم حظوة » لاستخدامها عندما يتم وصول ايران الى اتفاق احسن مع شركة النفط الانكلو- ايرانية - سيتيح الحصول على فائدتين عظيمتين . فهذا الاتفاق سيبين للايرانيين فضائل المفاوضة كما انه سيبني على ابسط القواعد المعروفة للمربيات والساسة معا :

عليك ان تكافيء الوديع ، الا لمشاكس العنف .

---

نشر هذا المقال في جريدة « صدى الاهالي » بتاريخ ١١ حزيران ١٩٥١ .

# التدخل الامريكي في مفاوضات النفط

ذكرت الانباء الخارجيـــة ان المستر ماكفي قد قدم مذكرة الى الحـكومة العراقية « ينصحها » فيها بالاسراع في المفاوضات مع شركة النفط ، والوصول الى نتيجة حاسمة . وقد اطلع الرأي العام العراقي من المصادر الخارجية على نبأ هذه المذكرة ، كما جرت عليه العادة بالنسبة لـكثير من الامور الخطيرة التي تتعلق بنا ، والتي نستقي انباءها من الخارج من دون ان تزودنا الحـكومة العراقية بما يجري من تلك الامور وغيرها من الشؤون المهمة ، فعلم أن هذه المذكرة قد رافقتها رغبة من الحـكومة البريطانية في انهاء المفاوضات مع شركة النفط . ويذكر القراء اننا كنا قد نشرنا قبل ايام مقالاً لمجلة « الايكونومست » تحبذ فيه الاسراع بانهاء هذه القضية ، مادامت هناك حكومة « مطيعة » لتكون انموذجاً لحـكومة ايران « المتمردة » ومن وراء ذلك نرى ان الرغبـــة العامة في الاستعجال في هذه المفاوضات من قبل الحـكومة البريطانية والشركة والامريكان جميعاً متجهة الى الحصول على نتيجة حاسمة من

الحكومة العراقية ، بعد ان طالت هذه المفاوضات عدة سنين ، كانت مماطلة الشركة وتسويفاتها وخداعها ، تسود تلك المفاوضات ، حتى استجدت قضية تأميم النفط الايراني ، ورأى الانكلو امريكيون بوادر الثورة على استغلالهم لثروات الشرق الاوسط النفطية ، وتهديد مصالحهم في ذلك الشأن .

والذي يتتبع الحوادث يرى أن هذه الرغبة في انهاء المفاوضات لا يقصد بها غير منفعة الشركة أولا وقبل كل شيء ، قبل أن تتسلمها حكومة « غير مطيعة » أو أقل اطاعة من الحكومة القائمة . ولا يتعلق بحثنا هذا بالدرجة الاولى بتقريع الحكومة على الكتمان الشديد الذي لا يفيد غير الشركة ، ولا بالأساس المغلوط الذي تستند اليه المفاوضات من جعل الحصة مشابهة للحكومات المجاورة ، فتلك أمور لا يمكن ان تقع إلا في العراق ، وفي عهد كعهد نوري السعيد بصفة خاصة ، وإنما نود البحث في مداخلة المستر ماكغي هذه في أمر حيوي كمفاوضات النفط .

ولا شك في أن المستر ماكغي ، قد أقدم على ارسال هذه النصائح ، وهو يشعر بأن مصالح الدول الاستعمارية في نفط الشرق الاوسط قد باتت مهددة تهديداً كبيراً ، بعد ان تنبهت شعوب هذه البقعة من العالم ، وأخذت تطالب بانقاذ ثروتها النفطية المنتهبة من قبل شركات النفط الاجنبية . إلا أن الامر الذي يستحق البحث قبل غيره هو كيفية تبرير

المستر ماكغي لتدخله في مثل هذه القضية . فقد تميزت السياسة الامريكية في السنوات الاخيرة باهتمام متزايد بشؤون الشرق الاوسط بصورة عامة ، وبشؤون العراق بصورة خاصة ، ولم يكن هذا الاهتمام ليبرره سوى تلك المصالح الاستعمارية للامريكيين ، التي أخـذت تنمو وتتغول على مصالح شعوب العالم المختلفة . وقد كان تدخل الامريكيين في قضية تأميم النفط الايراني ، مثلاً لهذا التدخل المضر بشؤون الشرق الاوسط .

وقد اصبح معروفاً لدى الجميع مبلغ اتساع المطامع الامريكية ، وكيف ان امريكا تعتبر الشرق الاوسط داخل منطقة نفوذها وعلى الحكومات التي تقع فيها أن تخضع لسيطرتها ، وان كانت قد فشلت حتى الآن في وضع نظام التبعية هذه على شكل تكتلات الكتلة الغربية ، فلم تستطع ان تخرج الى حيز الوجود حلف البحر الابيض المتوسط من البلاد العربية وتركيا واليونان ، وهي بهذا المفهوم تعتبر من حق ساستها ان يوجهوا الحكومات في الشرق الاوسط ، كالحكومة العراقية ، والحكومة الايرانية ، فيطلبوا منها الاسراع بالمفاوضة ، كما جاء في رسالة المستر ماكغي ، او قبول وجهة نظر شركات النفط كما جاء في رسائل ترومان الى الحكومة الايرانية ، وقد كان رد الحكومة الايرانية برفض السماح للامريكيين بالتدخل في شؤون ايران الداخلية هو الرد الطبيعي على رسائل المستر ترومان .

اما بالنسبة لهذه القضية بالذات ، قضية مداخلة المستر ماكغي في

مفاوضات النفط العراقية ، فهناك وجه آخر عدا الوجه الذي ذكرناه من عدم مشروعية هذه المداخلة هو ان حقوق العراق ومطالبه في تعديل امتيازات النفط معروفة ، ويجب ان يضمن حقوقه هـذه كاملة ، لا ان تكون تلك الثروة النفطية الكبيرة نهباً للشركات الاجنبية الاستغلالية، ومن ثم فقد كان على الممثر ما كفي ، إن كان لديه ما يبرر « عنايته » بشؤون النفط في الشرق الاوسط ، ان يوجه نصحه الى شركات النفط نفسها ، لاسيما وهو يعتبر من أساطين رجال النفط في امريكا ، وقد كان له عمل سابق في شركات النفط ، وارتباط وثيق بها .

---

نشر هذا المقال في جريدة « صدى الاهالي » بتاريخ ١٤ حزيران ١٩٥١

# بيان رسمي

بعد مفاوضات استمرت عدة أشهر بين الحكومة وممثلي شركة النفط العراقية وشركة نفط البصرة وشركة نفط الموصل توصل الطرفان الى اتفاق حول قضايا النفط المختلف عليها بني على الاسس الآتية :

أولا ـ تكون حصة العراق ٥٠ ٪ من ارباح شركات النفط عن عملياتها داخل العراق وذلك قبل استقطاع الضرائب الاجنبية على ان تستوفي وفق ما يلي :

١ ـ يأخذ العراق عينا في الميناء البحري ٢٥ ٪ من النفط الخام من انتاج شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل و ٣٣ وثلث بالمائة من النفط الخام من انتاج شركة نفط البصرة على ان يكون حراً بالتصرف بـ ١٢ ونصف بالمائه من هذه الكميات حسب مشيئته ويبيع الباقي الى الشركة بالسعر العالي السائد في الميناء البحري الذي يصب فيه النفط دون ان يتحمل كلفة النقل او اية كلفة اخرى مهما كان نوعها .

ب ـ اما ما يتبقى من حصة العراق من ارباح الشركات المذكورة اعلاه فيؤخذ على شكل ضريبة على الارباح .

ج ـ لغرض تعيين مقدار الارباح اتفق الطرفان ـ بعد اخذ الاسعار

العالمية السائدة بنظر الاعتبار ـ على تثبيت اسعار النفط الخام العراقي وكلفة استخراجه ونقله داخل العراق على ان تكون هذه الاسعار عرضة للزيادة والنقصان حسب الأسعار العالمية السائدة .

ثانياً ـ يكون الحد الأدنى لانتاج النفط :

( ٢٢ ) مليون طن من النفط الخام تستخرجه شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل سنوياً وذلك في سنة ١٩٥٤ وما بعدها . و ( ٨ ) ملايين طن من النفط الخام تستخرجه شركة نفط البصرة سنوياً وذلك في اواخر سنة ١٩٥٥ وما بعدها .

ثالثاً ـ يكون الحد الأدنى لايرادات العراق من النفط ( ٢٠ ) مليون ديناراً في سنة ١٩٥٣ و ١٩٥٤ و( ٢٥ ) مليون ديناراً في سنة ١٩٥٥ وما بعدها .

رابعاً ـ وبالنظر للاسعار والكلف السائدة في الوقت الحاضر يكون معدل ايرادات العراق عن الطن الواحد من النفط ( ٣٥ ونصف شلناً ) في سنة ١٩٥١ ثم يرتفع الى ( ٣٩ ونصف ) شلنا في سنة ١٩٥٣ وما بعدها .

خامساً ـ ستصبح واردات العراق من النفط وفق هذه الاسس كما يأتي :

سنة ١٩٥١ حوالي ١٥ مليون دينار

سنة ١٩٥٢ » ٢٣ » »

سنة ١٩٥٣ » ٤٥ » »

سنة ١٩٥٤ د ٥٢ مليون دينار

في نهاية سنة ١٩٥٥ د ٥٩ د د

سادساً ـ تجهز الشركة مصفى الحكومة بكل ما يحتاجه من النفط الخام لغرض الاستهلاك المحلي بسعر ٥ ونصف شلنا للطن الواحد وذلك في بيجي .

سابعا ـ في حالة اجراء ترتيبات ـ في المستقبل ـ بين الحكومات المجاورة وشركات النفط بحيث تؤدي الى حصول اى من تلك الحكومات على عوائد تزيد عما يحصل العراق بمعدل الطن الواحد فان للحكومة الحق بمطالبة شركات النفط بهذه الزيادة .

ثامناً ـ اذا طرأت ظروف قاهرة تضطر شركات النفط على ايقاف استخراج النفط فان الشركات تضمن للحكومة بدون قيد أو شرط حداً أدنى من الايراد قدره خمسة ملايين دينار سنويا وذلك لمدة سنتين .

تاسعا ـ تدفع شركات النفط مبلغا قدره خمسة ملا يين دينار لتسوية الدفعات المختلف عليها وذلك عند ابرام هذه الاتفاقية .

عاشراً ـ يعين عدد من المدراء العراقيين في مجالس مديري شركات النفط .

الحادي عشر ـ ترسل شركات النفط على نفقتها الخاصة ٥٠ طالبا عراقيا سنويا الى الجامعات البريطانية لدراسة مختلف العلوم الخاصة بالصناعات النفطية .

الثاني عشر ـ تقوم شركات النفط بانشاء مدرسة في كركوك على

نفقتها الخاصة لتدريب العراقيين على اعمال النفط الفنية تتسع لـ ( ٢٤٠ ) طالباً بحيث يتخرج منها سنويا حوالي ( ٦٠ ) طالباً .

الثالث عشر ـ لا يعين بعد الان في شركات النفط اي موظف اجنبي فنيا كان ام اداريا الا بعد اخبار وزارة الاقتصاد وتأييد الوزارة المذكورة عدم وجود من يشغل هذه الوظيفة من العراقيين .

الرابع عشر ـ ستوضع هذه الاسس بشكل اتفاقية تعرض على مجلس الامة للنظر فيها .

تعتبر الاتفاقية في حالة ابرامها من مجلس الامة نافذة اعتباراً من ١ـ١ـ١٩٥١ .

صدر في ١٣ آب ١٩٥١ .

و . مدير الدعاية العام

# نظرة في اتفاقية النفط الأخيرة

بعد مماطلات وتسويفات تمادت عدة سنين ، سبقتها وعود خلابة تمتد الى سنة ١٩٣١ التي عدلت فيها اتفاقية النفط لعام ١٩٢٣ ، وبعد عدة اشهر من ظهور الرغبة لدى شركات النفط في تعديل اتفاقيات امتياز النفط ، تلك الرغبة التي نستطيع ان نقول عنها انها أصبحت حقيقة بعد مقتل الجنرال رازمارا ، وانقلاب الوضع في ايران - بالنسبة الى شركات النفط - رأساً على عقب ، وقرار حكومة ايران بتأميم النفط ، تدارکت الشركات ، ومن ورائها الحكومة البريطانية ، الامر في العراق ، بعد أن مرى اليها الخوف من ظهور حركة شعبية جامحة في العراق تؤدي الى نفس النتيجة التي انتهت اليها الحالة في ايران . وفي هذا الجو تم الاتفاق بين الشركات والحكومة على التعديل الذي اذيعت اسسه في بيان الحكومة الصادر بتاريخ ١٣ آب ١٩٥١ ، وقد نشرناه في حينه .

ومع اعتقادنا بأن التأميم هو الحل النهائي الوحيد ، الذي يمكن للشعب العراقي ان يسترد بواسطته حقوقه المغصوبة ، الا ان ذلك لا يمنعنا من دراسة هذه الاتفاقية على ضوء الواقع ، وبيان رأينا فيها ، مع الاحتفاظ بحق العراق في التأميم ، فالتأميم في الواقع لا يمكن ان يطالب به وتنفذه الا حكومات تستند الى الشعب وتمثله تمثيلا صادقاً .

وعلى هذا الاساس سبق ان بينا ما يمكن قبوله كحد ادنى لاسس مفاوضات النفط في الوقت الحاضر ، بعد ان اقنعت الوقائع شركات النفط بأن الظروف تحتم عليها ان تبادر هي نفسها الى عرض تعديل الاتفاقيات السابقة ، فقلنا إن الحد الادنى الذي يمكن ان يفاوض العراق شركات النفط على اساسه ، هو ان يقاسم العراق الشركات بنصف النفط المنتج ، على ان يوضع حد ادنى للكميات المستخرجة من النفط تلزم به الشركات ، وان اي اساس غير هذا لا يمكن ان يكون مقبولا فهل تطمن الاتفاقية الجديدة الحد الادنى لمطاليب العراق وحقوقه ، هذا ما سنتعرض اليه في هذا المقال .

لاشك في ان التطورات التي حدثت في ايران بصفة خاصة ، والشرق الاوسط بصفة عامة ، قد حملت شركات النفط على ان تقدم الى العراق شروطاً لو حاول فخامة السيد نوري السعيد ان يقدم شروطاً اقل منها لما وافقت عليها تلك الشركات نفسها ، لانها تريد ان تحمل الشعب العراقي على الاقتناع بأنه غير مغبون في تعديل الاتفاقية المعقودة معها . وبالاضافة الى ذلك فان الشركة رأت ان من صالحها الاستعجال في ابرام اتفاقية جديدة مع العراق في هذا الظرف الذي تجري فيه المفاوضات البريطانية ـ الايرانية بشأن طريقة تأميم النفط الايراني ، لتتذرع الشركة بهذه الاتفاقية في سبيل التأثير على المفاوض الايراني ، ودعوته بـ « طريقة عملية » الى التساهل مع بريطانيا ، بعد ان رأى هذا التساهل العظيم من جانب جاره العراق وهذا ، على ما نعتقد ، هو السبب الرئيسي الذي حدا بالسيد نوري السعيد وشركة النفط الى الاستعجال الان في

ابرام هذه الاتفاقية ، بينما سبق للحكومات المتعاقبة في العراق - وقد ترأس السيد نوري السعيد معظمها او ساهم فيها - ان ظلت سنين طويلة تلتزم جانب الانتظار والصبر على غمط حق العراق .

ان دراسة شروط الاتفاقية الجديدة ، وان كانت تدل ظاهراً على انها احسن من شروط الاتفاقيات السابقة التي تعتبر اسوأ انواع اتفاقيات النفط في العالم ، والتي تم عقدها عن طريق الضغط والاكراه والتهديد بسلخ الموصل عن العراق ، غير انها تعنى في الواقع ان الغبن للعراق في الاتفاقية الجديدة اشد مما هو في الاتفاقيات السابقة ، بالنسبة الى تطور الظروف العالمية ، وظروف شركات النفط في الشرق الادنى بصفة خاصة ، وبالنسبة الى تطور السياسة الاستعمارية في هذا الجزء من العالم بعد الحرب العالمية الاخيرة فقد اصبح العراق نهاية لطريق الاستعمار في الشرق ، بعد ان افلتت الهند والباكستان من قبضة بريطانيا ، وقد تركزت حاجة العالم الغربي الى نفط العراق الان ، وانتقل اليه مركز ثقل شركات النفط من ايران ، بعد ان فقدت مركزها الممتاز في تلك البلاد . وبالاضافة الى كل ذلك اصبح الصراع الخفي بين المطامع الامريكية والاستعمار البريطاني الذى يريد المحافظة على ما تبقى بيده من مناطق نفوذ ، شديداً واضحاً في الشرق العربي وفي ضوء هذه التبدلات للظروف المحيطة بمركز الاستعمار في الشرق الادنى ، تعتبر الاتفاقية الجديدة شديدة الغبن ، واضحة الخطورة .

هذا من حيث ما يتعلق بظروف عقد الاتفاقية الجديدة ، اما من

حيث الاسس التي قامت عليها الاتفاقية ، ودرجة الغبن الذى اصاب العراق فيها ، فاننا نرى من المناسب قبل تحليل ذلك ان نذكر القراء بما جاء في المقال الذي كانت هذه الجريدة قد نشرته لمعالي الاستاذ محمد حديد في ١٥ أيار ١٩٥١ ، والذى حذر فيه الحكومة من الاخذ بمبدأ المساهمة في الارباح كطريقة لتعيين حصة العراق من النفط ، لان شركات النفط ، كما هو المعروف عنها ، قد درجت على تنظيم حساباتها بشكل تخفي معه قسماً كبيراً من ارباحها . وشركة النفط العراقية هي شركة فردية خاصة مؤلفة من خمس شركات مهمة ، وهي شركة النفط الانكلو ـ ايرانية ، وشركة النفط الهولندية ، وشركة سوكوني فاكوم الامريكية ، وشركة ستاندرد الامريكية ، وشركة كولبنكيان . والشركات الاربع الاولى هى من امهات شركات النفط المسيطرة على منابع النفط واسواقه في العالم فشركة النفط العراقية تستطيع ، كما كانت تفعل حتى الان ، ان تبيع النفط الخام الى الشركات المساهمة فيها بسعر التكليف ، او بسعر اسمي ، كل بنسبة اسهمه فيها ، فلا يظهر في حساباتها اي ربح يذكر ، بهذا الاسلوب وبغيره من الاساليب التي تتقنها شركات النفط لاخفاء ارباحها.

وقد سبق ان حذرنا ايضاً من وضع قواعد معينة لمعرفة ارباح الشركات ، كتعيين الكلفة في رأس البئر ، وتعيين كلفة النقل واخراجها من سعر البيع في حرض البحر الابيض المتوسط ، باعتبار ان ذلك لا يضمن ايضا حق العراق اذ لا يصح الركون مطلقاً الى الكلفة ـ حتى وان ثبتت بعد زيادة التصدير ـ كأساس لتعيين نسبة الارباح لانه

لا يمكن الاعتماد على حسابات الشركة لمعرفة هذه الكلفة.

اما فيما يتعلق بسعر البيع فلا يصح الاخذ بسعر البيع في حوض البحر الابيض المتوسط ، لانه ليست هناك في الحقيقة سوق حرة للنفط الخام في الشرق الاوسط ، سواء في حوض البحر الابيض المتوسط او في غيره ، فالشركات المسيطرة على اسواق هذه المنطقة هي الشركات صاحبة الامتيازات نفسها المسيطرة على منابع النفط ، وهي التي تعين سعر النفط لاغراض حسابية فقط ، ولا ينطبق هذا السعر على سعر النفط الخام في اسواق العالم الكبرى ، كسوق امريكا ، حيث تعتبر الاسعار مقياسا عالميا لاسعار النفط فان النفط الخام يباع في رأس البئر في تكساس بأمريكا بسعر ( ٢٫٦٥ ) دولار لكل برميل ، اي ما يعادل ( ١٨٫٥٥ ) دولار لكل طن ، وذلك يساوى ( ٦٫٦٧٨ ) دنانير للطن وبطبيعة الحال يزيد سعر البيع في نهاية خط الانابيب على خليج مكسيكو او ساحل الاطلسي على ذلك بكلفة النقل ، وربما يبلغ ( ٧ ) دنانير لكل طن ، او يزيد على ذلك بقليل ، وهذا هو السعر العالمي للنفط الخام في الاسواق الحرة الان .

ولما كان من المعروف عند ذوي الاطلاع ان كلفة النفط العراقي في الوقت الحاضر ما يقارب الدينارين لكل طن ، واصلا الى ساحل المتوسط فمعنى ذلك ان شركة النفط العراقية تربح في الحقيقة نحواً من (٥) دنانير لكل طن من النفط المصدر من العراق ، وان نسبة الارباح ستزداد كثيراً بازدياد كميات النفط المزمع اصدارها ولو اننا دققنا حسابات الشركة الآن لما وجدنا لكل ذلك أثراً ، فهي تخفيها باساليب خاصة .

تلك هي المبادىء العامة البسيطة الواضحة التي أردنا ان تنتبه اليها الحكومة العراقية والشركة تفاوضها على الأسس التي ظهرت كلها أوظهر بعضها في بيان الحكومة الذي أصدرته مؤخراً عن انهاء مفاوضات النفط وكان لابد لنا من اعادتها هنا ليتضح للقارىء معنى الغموض الوارد في بيان الحكومة ، والغبن الذي يقع فيه الجانب العراقي اذا ما وضعت الاتفاقية موضع التنفيذ والعمل .

وأول ما يؤاخذ عليه الجانب العراقي المفاوض هو إغفاله المطالبة بنصف النفط المنتج عيناً كحد أدنى لأساس المفاوضات ، الامر الذي أوقعه في شباك الغموض والالتواءات التي نصبها الجانب الآخر (شركات النفط ) ، فضاع بذلك الحد الادنى من الفوائد التي كان يمكن أن يجنيها العراق لو اشترط الحصول على نصف النفط المنتج عيناً ، وأخذ بنظر الاعتبار المحاذير التي ذكرناها آنفاً . وهكذا تكون شروط الاتفاقية الجديدة غير مطمئنة لمطاليب العراق . فحتى البند الاول من الاتفاقية ـ وهو البند الذي يبدو لأول وهلة وكأنه وعد خلاب ، اذ نص على ان « تكون حصة العراق ٥٠ ٪ من ارباح شركات النفط عن عملياتها داخل العراق ، وذلك قبل استقطاع الضرائب الاجنبية » ـ تنتفي قيمته الظاهرة ، بالنظر الى ما ورد فيه عن كيفية استيفاء هذه الحصة ، بالاضافة الى ما ينطوي عليه من مأخذ وغبن .

فكيف تقدر أرباح شركات النفط عن عملياتها داخل العراق ؟ ومن ذا الذي يقدر هذه الارباح ؟ ولم لم تحاسب الشركة على أرباحها من النفط خارج العراق وهي أرباح متأتية عن نفط العراق نفسه ؟

أما فيما يتعلق بكيفية استيفاء الحصة فان الفقرة الاولى من البند الاول قد فرضت على العراق أن يأخذ عيناً من الميناء البحري (٢٥) بالمائة من النفط الخام من انتاج شركة النفط العراقية وشركات نفط الموصل و (٣٠) وثلث بالمائة من النفط الخام من انتاج شركة نفط البصرة ، على أن يكون حراً في التصرف بـ (١٢) ونصف بالمائة من هذه الكميات حسب مشيئته ، ويلتزم ببيع الباقي الى الشركة بالسعر العالمي السائد في الميناء البحري الذي يصب فيه النفط وفي هذا ما فيه من قيد خطر غامض .

فهو يعني أولا أن العراق ملزم بأن يحاسب الشركة في الميناء البحري على حصته « المفترضة » ، وهو الى جانب ذلك ليس حراً في أن يتصرف بالنسب المذكورة من النفط ، ولا بنصفها ، كما يبدو من ظاهر الفقرة النامضة ، بل بـ (١٢) ونصف بالمائة فقط من مجموع النسب المذكورة في الفقرة ، وقد فوت هذا الغموض على العراق المبدأ الهام الذي استندت اليه الاتفاقية ، وهو مبدأ المناصفة في الارباح . هذا ما توصلنا اليه بهذا الصدد ، فاذا كان الامر خلاف ذلك فلتوضح الحكومة حقيقة الامر

وبالاضافة الى ذلك يفرض هذا القيد على العراق أن يبيع الباقي الى الشركة بالسعر الذى تقرره هي باعتبار أنها تضم الشركات العالمية الرئيسية ( كمساهمين فيها ) ، وهي الشركات التى تقرر السعر العالمي في الميناء البحري كما تشاء ، على نحو ما بسطناه آنفاً .

والى جانب هذه المجاهيل ، من حيث النتائج ، يؤخذ ما يتبقى من حصة العراق من أرباح الشركات المذكورة - كما تنص عليه الفقرة (ب) - بعد كل ضريبة على الارباح ، فما ذا يعني ذلك فى حساب الاحتمالات ؟

وكيف تقدر ضريبة الارباح على الشركة ؟ ومن ذا الذي يقدرها ؟ وإذا قدرت ضريبة الارباح بشكل من الاشكال - والشركة تعرف كيف يكون ذلك - فلما ذا وافق العراق على أن يسدد الجزء الباقي من حصته بعوائد ضريبة الارباح على الشركة ؟ ولما ذا لم يعدل الامتياز بشكل يؤمن للحكومة حق فرض ضريبة مستقلة على ارباح الشركات ؟ وكيف وافق المفاوض العراقي على ان يسيء مع الشركة أسباباً لحرمان العراق من عوائد الضريبة التي يجب أن تفرض على أرباح الشركات الاجنبية؟ وأين أصبحت إذن نسبة الـ ( ٥٠ ) بالائة من أرباح شركات النفط ، وهي النسبة التي تقول عنها الاتفاقية انها حصة العراق ؟

ثم ان المبلغ الذي اتفق عليه ، وهـو (٥) ملايين باون ، لتسوية الفـرق بين السعر الحر للذهب والسعر الرسمي للذهب الذي كانت شركات النفط تدفع حصة الحكومة بموجبه ، هو مبلغ ضئيل ، بالنسبة الى حق الحكومة الواضح في قضية الذهب ، وقد كان يساوى نحو (١١) مليون باون ، بالنسبة الى شركة النفط العراقية فقط .

وبالاضافة الى ذلك أقحم العراق فى الصعوبات التي تنتج عن تقدير أرباح الشركة في الطن ومبالغتها في تقدير النفقات ، كما حرم العراق من فرض ضريبة الارباح على الشركة .

أما حرية الحكومة فى التصرف بحصتها العينية من النفط فقد كان يجب ان تتضمن الحرية المطلقة ، لا فى البيع فقط ، بل فى تصفية هذه الحصة داخل العراق ، وتأسيس صناعة نفطية للاستهلاك المحلي والتصدير على السواء ،

اما الحصة التي حصل عليها العراق بنتيجة هذه المفاوضات ، وهي التي تبدأ بـ (٣٥) شلناً ونصف الشلن للطن الواحد ، وتنتهي بـ (٣٩) شلناً ونصف الشلن للطن الواحد في سنة ١٩٥٣ وما بعدها فانها لاتتضمن الا زيادة قليلة لاتتناسب مع الارباح العظيمة التي تجنيها شركات النفط من نفط العراق . وهذه الحصة لاتزال تترك للشركات أرباحاً جمة تسمح باعطاء العراق حصة اكبر من تلك . وكنا قد بينا ان الحصة المعقولة حتى يتحقق التأميم ـ وهو الحل الاخير الصحيح ـ هي أن تكون حصة العراق معادلة لما يساوى (٥٠) بالمائة من النفط المنتج واذا أخذنا بنظر الاعتبار سعر الذهب في السوق الحرة فان حصة العراق الحالية تبلغ نحو (١ر٣٥٠) دينار أو (١ر٤٠٠) دينار لكل طن ، اي ان الزيادة التي حصل عليها العراق هي (٦٠٠) فلس لكل طن ، وهي زيادة طفيفة ، بالنسبة الى الظروف التي تواجهها شركات النفط في الوقت الحاضر . وفي اعتقادنا انه لو أظهر العراق صلابة اكثر لكان من الممكن الحصول على حصة اكبر .

اما البند الثاني من الاتفاقية ، وهو البند الذي يتضمن الحد الادنى للانتاج ، فلا يمكن ان يعتبر شرطاً فرضه العراق على الشركات المفاوضة ، لأن انتقال مركز الثقل لانتاج النفط من ايران الى العراق ـ بعد أن أممت ايران نفطها ـ يحتم على شركات النفط ان تضاعف انتاجها في سبيل مصالحها ، كما يحتم عليها ان تعتبر العراق من المراكز الرئيسية لانتاج النفط بصورة فعلية . فالارقام الواردة في البند الثاني يجب اذن ألا تغري أحداً ، بل إن الغبن الذى يصيب العراق يتضح منها بصورة جلية .

وقد قدر الحد الادنى للانتاج في سنة ١٩٥٥ ( اي في اوائل سنة

١٩٥٦ ) بنحو (٣٠) مليون طن ، فلو كان للعراق نصف حصة النفط عيناً لكان ربحه من حصته (٧٥) مليون دينار ، بينما تنص الاتفاقية على (٥٩) مليون دينار ، على فرض ان السعر العالمي للنفط سيبقى ثابتاً كما هو عليه الآن ، وان تكاليف الانتاج ستبقى كما هي عليه الآن ايضاً ، بينما المفروض ان السعر سوف يرتفع ، وان تكاليف الانتاج سوف تقل .

ثم إن البطء في زيادة التصدير بحيث انه لا يبلغ ذروته الا في سنة ١٩٥٦ ، امر مجحف بحقوق العراق ، واذا كانت الشركة تتذرع ببعض الاعذار فيما يخص نفط كركوك ، لبعدها عن البحر ، ولحاجتها الى انابيب طويلة ، والى مراكز كثيرة للضخ فان حقول نفط البصرة التي هي شبيهة بحقول نفط الكويت والمملكة العربية السعودية ـ تلك الحقول التي استطاعت الشركات الاخرى فيها خلال مدة قصيرة ان ترفع كميات التصدير هناك الى ماينوف على (٢٠) مليون طن سنوياً عن طريق البحر ـ تستطيع شركة نفط البصرة بطبيعة الحال ان ترفع انتاجها الى حد كبير مماثل للكويت والمملكة العربية السعودية ، بينما نراها فرضت في الاتفاقية الاخيرة استخراج ( ٨ ) ملايين طن ، بعد خمس سنوات من ابرام الاتفاقية ، بدون سبب مبرر .

وهناك نقطة ضعف كبيرة ، وهي عدم تعيين الظروف القاهرة التي تتذرع بها الشركة لايقاف تصدير النفط ، الامر الذي يمكن الشركة من التوسع في تفسير معنى الظروف القاهرة ، وجعله شاملاً لحالات ليس من مصلحة العراق قبولها ، او ليس للعراق دخل فيها او رأى في تحديدها فكان على المفاوض العراقي ان يثبت تلك الظروف القاهرة بوضوح ، كما

يجعل اقرارها باتفاق مع الحكومة العراقية .

ولعل أهم نقطة ضعف في هـذا الترتيب الجديد هى مايتعلق بصفة الاحتكار التي سادت روحية الشركة ، والضعف الذى ابدته الحـكومة تجاهها ، بينما كان على الحـكومة ان تنتهز هذه الفرصة الذهبية المواتية لحمل الشركة على التنازل عن امتيازها فى منطقة البصرة مثلا ، او في مناطق اخرى يتفق عليها ، لانه ليس في العالم الآن مملكة غنية جداً بنفطها ، ويوجد النفط فى كل جزء من اجزائها ، فتسمح لشركة واحدة ان تحتكره ، كما سمحت الحـكومة العراقية ان تكون موارد نفط العراق الهائلة التي لامثيل لها فى العالم ، لوجودها فى مختلف انحاء المملكة ، احتكاراً لشركة واحدة ، في حين انه لايصح احتكار هذا المورد العظيم من قبل هيئة واحدة قد تكون غير راغبة فى استثمار نفط جميع هـذه المناطق وتصديره منها . فمن المحقق والحالة هذه ان الحد الادنى لانتاج النفط المتفق عليه مؤخراً يعتبر ضئيلا جداً فيما لو استثمر من قبل الحكومة نفسها او هيئات ( شركات ) اخرى ، او فيما لو اتفقت الحـكومة مع هيئات اخرى لاستخراج النفط وبيعه على حسابها فالحكومة العراقيـة تكون بالاتفاقية الجديدة التى عقدتها مؤخراً مع شركة النفط قد أضاعت الفرصة لتحرير مناطق كثيرة من ربقة احتكار شركة واحدة واستبقت هذا الاحتكار لدى هذه الشركة ونحن على يقين من ان الشركة كانت تقبل ان تحتفظ ببعض المناطق وتترك المناطق الاخرى فى هـذه الظروف لو كان قد جرى أقل تصلب تجاهها من قبل المفاوض العراقي .

فبالنظر الى ماتقدم نرى ان الاتفاقية الاخيرة تتضمن غبناً ليس من مصلحة العراق ان يتحمله ، ولذلك فاننا ندعو الى رفض هذه الاتفاقية المجحفة بحقوق العراق .

هذه دراسة تمهيدية لهذا الموضوع الخطير الذي سنعود الى بحثه بصورة مسهبة عندما يتجلى موقف الحكومة تجاه ماطالبنا به من الايضاحات في هذه القضية الخطيرة .

---

نشر هذا المقال في جريدة « صدى الاهالي » بتاريخ ١٩ آب ١٩٥١

# بيانان حول النفط

## بيانه رسمي

قررت الحكومة ان تتقدم الى مجلس الامة في دورته الحاليـة بلائحة قانونية تكون بموجبها الصناعات النفطية ومنتوجاتها ـ في العراق ـ حكومية على ان تتبع في ذلك الخطوات الاتية :

اولا ـ امتلاك الممتلكات والمؤسسات العائدة لشركة نفط خانقين وشركة نفط الرافدين والتي تتكون من مصفى الوند والمذاخر الملحقة به والمنشآت والمباني ومراكز التوزيع والمخازن واحواض التخزين وكافة وسائط النقل البرية والنهرية ومخازنها .

ثانيا ـ والى حين اعداد الفنيين العراقيين تناط اعمال التصفيـة والتوزيع بشركة نفط خانقين وتقوم بها نيابة عن الحكومة العراقية وتحت اشرافها لمدة معينة ولقاء اجور ثابتة .

ثالثا ـ تقوم شركة نفط خانقين بتدريب العراقيين ـ في العراق ـ على كافة الاعمـال طيلة مدة وكالتها وتهيأتهم للقيام بأعمال التصفية والتوزيع .

رابعا ـ تخفيض اسعار نفط الوقود ( الاسود والغاز ) المجهزة الى

السكك الحديدية والموانئ واصحاب المعامل وغيرهم وذلك عند ابرام اتفاقيات النفط من قبل مجلس الامة .

وقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥ كانون الاول ١٩٥١ تخويل وزير الاقتصاد التوقيع على الاتفاقية المعقودة بين الحكومة وشركتي نفط خانقين ونفط الرافدين وفق الاسس المذكورة اعلاه .

ان الحكومة واثقة بأن العراقيين سيبذلون اقصى ما في وسعهم لاظهار مواهبهم ومهارتهم في اتقان هذه الصناعات الحيوية وادارتها بانفسهم وذلك في اقرب وقت مستطاع .

و . مدير الدعاية العام

## بيانه

### شركتي نفط خانقين ونفط الرافدين

بعد مذكرات ودية خلال الاسابيع الاخيرة تم التوقيع في بغداد على اتفاق بين الحكومة العراقية وشركتي نفط خانقين ونفط الرافدين ( وكلاهما فرعان لشركة النفط الانكليزية ـ الايرانية المحدودة وتعملان في العراق ) وبنتيجة هذا الاتفاق دخلت الحكومة والشركتان في ميدان

تعاون جديد تلبية لرغبة الحكومة في ان تأخذ على عاتقها مسؤولية ومراقبة تجهيز الاسواق الداخلية بمنتوجات النفط الرئيسية .

وقد اشترت الحكومة ببدل مناسب وسائل التوزيع في العراق وكذلك مصفى الوند . وستقوم شركة نفط خانقين بأعمال التوزيع بالنيابة عن الحكومة حتى سنة ١٩٦١ والى أن يتم انشاء مصفى الحكومة في بغداد ستقوم ايضاً بتشغيل مصفى الوند الذي ستجهزه بالنفط الخام من المنطقة التي لها حقوق استنباط النفط منها . وستقوم الشركة بادارة مصفى بغداد حتى سنة ١٩٦١ ولكنها لن تكون مسؤولة عن تجهيز النفط الخام .

وعلاوة على ذلك شرعت الشركة بانشاء مصفى للحكومة في البصرة لتكرير منتوجات النفط لتموين سوق العراق الجنوبي .

وستستمر الشركة على التنقيب عن النفط في شمال شرقي العراق وعندما تصبح في حل من واجبات انتاج النفط للسوق المحلية على اثر فتح مصفى بغداد سيكون كل انتاجها معداً للتصدير ، والاتفاق ينص على ان تقسم مناصفة بين الحكومة والشركة الارباح الناجمة من تصدير النفط .

---

نشر هذان البيانان في تاريخ ٢٦ كانون الاول ١٩٥١

# حول بيان الحكومة
# عن الصناعات النفطيه ومنتوجاتها

أصدرت الحكومة يوم أمس الأول (١٩٥٢/١٢/٢٥) بياناً رسمياً حول قضية من قضايا النفط المعقدة ـ وقد نشرناه في العدد الصادر يوم أمس من هذه الجريدة ـ استهلته بقولها : « قررت الحكومة أن تتقدم الى مجلس الامة في دورته الحالية بلائحة قانونية تكون بموجبها الصناعات النفطية ومنتوجاتها ـ في العراق ـ حكومية ، على أن تتبع في ذلك الخطوات الآتية » وقد دهش الكثير من الناس دهشة الفرح لهذا الاستهلال في البيان ، لأن الحكومة قد خطت خطوة جبارة في قضايا النفط ، وعدلت عن خطة مماشاة الشركات الأجنبية ، فقررت تأميم النفط ، كما فعلت الجارة ايران ، وهو الأمر الذي جعله الشعب العراقي غايته المثلى ، وقد أرادت الحكومة أن تفاجئه بهذا الخبر المفرح . ولكن هذه الفرحة ، ويا للأسف ، لم تدم إلا بضع دقائق ، هي مدة قراءة البيان الرسمي .

وإذا بالقضية موضوعة البحث قضية خاصة ، ليست لها علاقة بامتيازات النفط ، ولا بنصوص البيان الرسمي الذي نشر في الصيف الماضي

ولا بتأميم صناعة النفط مطلقا ، وانما الامر لم يعد في الحقيقة عن كسب آخر لاحـدى شركات النفط ، وغبن فاحش آخر يراد تحميله للشعب العراقي . والظاهر ان الحكومة قد رات أنها بحاجة الى أن تلبس هذه الصفقة الخاسرة ثوبا من التطبيل والتهريج ، بالنظر الى تأثر الرأي العـام العراقي بقضايا النفط ، فاستهلت بيانها بذلك الاستهلال الرائع ولو لبرهة قصيرة .

ونظراً لغموض البيان المذكور فقد رأينا لزاماً علينا أن نوضح هذه القضية بقدر ما لدينا من المعلومات بهذا الشأن . ان المنطقـة موضوعة البحث في البيان هي منطقة نفط خانقين ، وكانت هذه المنطقة تعود الى ايران ، ثم حولت الى الاراضي العثمانية عند تحديد الحدود بين ايران والدولة العثمانية سنة ١٩١٣، وقد اصطلح على تسميتها حينذاك بالاراضي المحولة . وكانت المنطقة المذكورة بطبيعة الحال مشمولة بامتياز دارسي الذي كان يشمل جميع الاراضي الايرانية ، فكما ورث العراق هـذه المنطقة النفطية ورث معها كذلك شروط امتياز دارسي الذي منح الى الشركة في سنة ١٩٠١ .

وفي سنتي ١٩٢٥ و ١٩٢٦ عقدت الحكومة العراقية اتفاقتين مع شركة نفط خانقين ، وبموجب هاتين الاتفاقيتين عدلت قاعدة الارباح التي كانت تستوفيها الحكومة الايرانية من الشركة بنسبة (١٧) ونصف بالمائة ، واستبدلت بها حصة قدرها (٤) شلنات للطن الواحد ، كما جرى في امتياز كركوك ، وقد مددت مدة الامتياز الى خمس وثلاثين سنة أخرى ، من تاريخ عقد الاتفاقية ، وبذلك اصبحت مدته تمتد

الى سنة ١٩٩٦ ولو كان الامتياز الأصلي قد بقي على حاله لكانت مدته الآن على وشك الانتهاء ، بالنظر الى انه كان يمتد الى سنة ١٩٦٠ .

وبعد هـذا التعديل أسست شركة نفط خانقين مصفى صغيراً في الوند لتجهيز قسم من العراق بالنفط أما القسم الجنوبي من العراق فقد بقي يجهز من نفط عبادان حتى وقوع الحوادث الاخيرة في ايران ، وقـد عهد توزيـع النفط للاستهلاك المحلي الى شركة نفط الرافدين ، وهي شركة فرعية لشركة النفط العراقية المحدودة ، وتقوم هذه الشركة « شركة نفط الرافدين » بتجهيز السوق المحلية ، نيابة عن شركة النفط العراقية ، وذلك وفق المادة ( ١١ ) من الاتفاقية المعقودة سنة ١٩٣١ وقد تعهدت الشركة بموجب هذه المادة بتجهيز الاسواق المحلية في العراق حتى تنشىء الحكومة العراقية مصفى لها ، وبهذا الاعتبار تكون الحكومة ، عند ما ينتهي تشييد المصفى الحكومي ، قد أخذت على عاتقها مسؤولية تأمين الاستهلاك المحلي في جميع انحاء العراق ، وبذلك سوف تنتهي مهمة شركة نفط الرافدين الوقتية ، بموجب المادة (١٤) الآنفة الذكر ، فتتوقف عن العمل نهائياً .

يتضح من هذه الايضاحات الموجزة أن سبب عقد الاتفاقية موضوعة البحث هو ايجاد صفقة رابحة لبيع ممتلكات شركتي نفط خانقين ونفط الرافدين ، وتعويضها بمبالغ باهظة عن تلك الممتلكات التي أصبحت

مستهلكة ، مع العلم انه قد سبق أن استوفت الشركتان المذكورتان اضعاف اثمان هذه الممتلكات من المستهلك العراقي ولو كانت الحكومة قد انتظرت حتى يتم انشاء المصفى العائد لها لما اضطرت الى دفع هذه الأثمان الباهظة دون مبرر ، ذلك لأن هاتين الشركتين مجبرتان على الاستمرار في تجهيز الأسواق المحلية حتى يتم انشاء المصفى الحكومي ، هذا هو أساس القضية التي أرادت الحكومة أن تطبل لها وتزمر ، مع انها لا تعدو أن تكون صفقة خاسرة من غير شك .

وهناك ، الى جانب هذا ، اجحاف آخر اثبته البيان الرسمي ، هو اعطاء الشركة حق توزيع النفط في الاسواق المحلية لمدة عشر سنوات ، على حين ان عملية التوزيع هذه ليست من الامور الصعبة ، بحيث تتطلب مهارة فنية ممتازة وعدداً كبيراً من الفنيين والاخصائيين ، ذلك لان في وسع الحكومة ان تتهيأ منذ الان لهذا العمل ، لتتولاه بسهولة عند اكمال المصفى الذي سيتم تشغيله بعد مدة وجيزة لا تتجاوز ثلاث سنوات على الاكثر . ومن ذلك يتضح أن في ايداع التوزيع الى الشركة لهذه المدة الطويلة اجحافاً كبيراً لايجوز الاقدام عليه. اما امر ايداع تدريب العراقيين على الامور الفنية الى الشركة في « مدة وكالتها » ، كما جاء في البيان ، فأمر غير مشجع بالنسبة الى التجارب السابقة التي مرت على العراق ، اذ كانت شركات النفط قد تعهدت ، بموجب الامتيازات ، بتدريب العراقيين ، ولكن شيئاً من ذلك لم يتم حتى الان ، بالرغم من مضي خمسة

وعشرين عاماً على عقد تلك الاتفاقيات ، فبقيت الوظائف الفنية ، بل المناصب الادارية ، مشغولة من قبل الاجانب . والاجدى أن تتولى الحكومة نفسها امر تدريب العراقيين واعدادهم لهذه الاعمال . ونعتقد ان الحكومة عند تركها هذا الامر الى الشركة ، انما تحرم العراقيين من ممارسة هذه الاعمال .

هذه ملاحظات عاجلة رأينا من المناسب تنبيه الرأي العام اليها ، بالرغم من غموض الاتفاقية فى قضايا جوهرية بقيت مسكوتاً عنها ، وهي عدم الاشارة الى نوع الممتلكات التي تريد الحكومة ابتياعها ، فقد كان عليها قبل كل شيء اذا كان هناك اتفاق حول قيم هذه الممتلكات واسعارها ، ان تنشر قائمة مفصلة بنوعية هذه الممتلكات ، وبأثمان كل منها ، وبالاسعار التي ستدفعها تعويضا عن ذلك ، ولكنها تجاهلت هذه القضية الجوهرية للستر الغبن الفاحش الذي منيت به البلاد فى هذه الصفقة الخاسرة من جميع وجوهها . ولو كانت الحكومة قد تريثت حتى يتم انشاء المصفى العائد لها ، ولن يستغرق ذلك اكثر من ثلاث سنوات ، لكان بأمكانها ابتياع جميع هذه الممتلكات بأسعار بخسة ، لان الشركة مضطرة حينئذ الى تصفية اموالها ، وبيع ممتلكاتها خارج العراق ، وبذلك تتحمل مصاريف نقلها .

وبالاضافة الى كل ما تقدم فان هناك اختلافاً بين بيان الحكومة وبيان الشركة هى نقطة جوهرية ، في ادعاء الشركة بأن الحكومة قد

وافقت على ترخيصها بتشغيل المصفى الحكومي عند اكماله لمدة عشر سنوات ، على حين ان بيان الحكومة لم يتطرق الى هذه النقطة ، بل انه يوحي بأن الحكومة هي التي ستقوم بهذه المهمة دون ان تودعها الى جهة ما .

والذي نعتقده ان الحكومة لم تقدم على هذه الاتفاقية إلا لانقاذ الشركة من الوضع الذي ستؤول اليه . وكل ذلك لم يكن إلا في سبيل مصلحة هذه الشركات الاجنبية .

---

نشر هذا المقال في جريدة « صدى الاهالي » بتاريخ ٢٧ كانون الاول ١٩٥١

# بيانه من الحزب الوطني الديموقراطي

## والجبهة الشعبيـــة المتحدة

صادق مجلس الوزراء على اتفاقية النفط الجديدة ، بالرغم من الانتقادات الشديدة التي وجهت الى اسسها ، كما أعلن عنها في ذلك البيان الرسمي الغامض الصادر في ١٣ آب ١٩٥١ الذي لايساعد على معالجة جميع المشاكل والموضوعات التي يمكن ان يثيرها التعامل مع شركات النفط التي علمتنـــا التجارب الطويلة معها ان من الغفلة الاعتماد على نياتها او الوثوق باعمالها ، بالنظر الى الاساليب الملتوية التي كانت ولا تزال لتحرمنا من حقوقنا ومصالحنا ، ولتجر لنفسها وحدها المنافع والمغانم على حسابنا .

فقد كانت امتيازات النفط في العراق من اسوأ أمثلة الاستغلال الذي تقوم به الدول الاستعمارية تجاه الامم المستضعفة ، اذ أعطيت تلك الامتيازات في سنة ١٩٢٥ الى شركة بريطانية ، تســـاهم فيها شركات امريكية وفرنسية وهولاندية ، ولـكنها لم تبرم من قبل دولة لاتملك حرية الاختيار فحسب ، بل أبرمت تحت الاكراه والتهديد أيضاً ، بالرغم

من شذوذ الوضع السياسي الذي كان عليه العراق ، وكان الانكليز يساومون فيه على قسم عزيز من الوطن ، هو منطقة الموصل . ومع هذا كله فان شركات النفط لم تقم بالاستثمار كما يجب ، بل أخذت تماطل في حفر الآبار لاسباب تتعلق بمصالحها ، فلم يبدأ تصدير النفط الا بعد تسع سنوات من تاريخ الامتياز ذهبت سدى على العراق ، وقد حددت الشركات حتى كمية هذا التصدير ، بحيث انه لم يزد على اربعة ملايين طن سنوياً ، فحرم العراق بسبب ذلك من واردات مهمة . ولم تقتصر مخالفة الشركات على هذه الناحية ، بل تعدتها الى امور كثيرة ، فقد تلاعبت بنصوص الاتفاقيات ، فما كان في مصلحتها أخذته كاملا ، وما كان في مصلحة العراق حرمته منه ، وفوق ذلك ازدادت كسباً ، فسلبت العراق حقه في الاشتراك برأس مال الشركة ، مع ان اتفاقية سان ريمو اشارت الى وجوب تخصيص (٢٠) بالمائة من الاسهم للعراقيين ، الامر الذي نصت عليه اتفاقية النفط نفسها ، كما اخلت الشركات بشروط اعداد اختصاصيين عراقيين في شؤون النفط ، وشرط استخدام العراقيين في وظائف الشركة ، وامتنعت عن دفع حصة العراق الصحيحة من عوائد النفط بامتناعها عن دفعها على اساس سعر الذهب في السوق ، وبذلك خسر العراق اكثر من عشرين مليوناً من الدنانير من سنة ١٩٤٠ حتى الآن ، مع ضآلة العوائد المفروضة على الشركات أصلا ، والحقت بنا ، غير ماسر ، كثيراً من الاضرار .

وقد اشتد النقد الموجه الى عقود الامتياز ، والى جسامة الخسائر التي يتحملها العراق منذ عدة سنوات حينما بدأ الشعب يشعر بفداحة الغبن

الذي يلحقه من تلك العقود ، ومع أن الحكومات العراقية دخلت في محادثات منذ زمن طويل مع الشركات لتعديل الامتيازات ، الا انها لم تقابل الا بالرفض ، حتى أقدمت ايران على تأميم النفط والغاء امتياز الشركة الانكليزية ، وعندئذ فقط استجابت الشركات للتعديل ، فنشرت عنه البيانات الرسمية والاحاديث قبل ان يتم الاتفاق على الاسس الكاملة للتعديل ، وقبل ان توضع صيغته النهائية .

ومما لاشك فيه ان الاعلان عن اسس هذه الاتفاقية قبل وضع صيغتها النهائية ، كان يراد به تقوية مركز الانكليز في موقفهم الباطل مع ايران ، بينما كان يجب على الحكومة العراقية أن تستفيد الى ابعد حد مما قامت به ايران ، فتعمل على استعادة ماسلب من حقوق العراق ، لا ان تجعل شركات النفط في مركز تستفيد فيه من مفاوضاتها مع الحكومة العراقية في سبيل الدعاية والتأثير على موقف ايران ، ولا أن تقر أسساً لاتحقق مطلباً جوهرياً من مطالب البلاد ، فضلا عن ابتعادها عن الفكرة الاساسية التي يجب أن تستمد منها ادارة هذه المرافق الكبيرة ، وهي التأميم .

وأول هذه الاسس ، كما تضمنها ذلك البيان الرسمي ، المناصفة في الارباح ، وهو أساس فاسد ، لأنه اولا لايمثل من حيث المبدأ حق العراق في الانتفاع بثروته ، بل فيه الكسب الاوفى للشركات التي ستبلغ أرباحها أرقاما هائلة بالنسبة للأموال المستثمرة في المشروع ، ولأن فيه ثانياً مجالا كبيراً للتلاعب في احتساب النفقات ، وفي تحديد سعر البيع ، وفي نصيب العراق مما ينبغي من الارباح ، ولأنه ثالثاً قد صيغ في شكل معقد

يفسح المجال للتلاعب الى حد كبير وفي مقدمة أوجه التلاعب في هـــذا الموضوع حشر كلمة الضريبة كطريقة لاكمال حصة العراق من الارباح الى النصف ، إذ أريد بها خدمة الشركة في اكثر من مجال ، ومن ذلك أن هذه الشركات ظهرت بمظهر دافع للضريبة المستثنى من الضريبة على الارباح خلافاً لوضع الشركات الاخرى جميعاً ولوضع الافراد . في حين أن وضع كلمة الضريبة لم يكن إلا تحايلا على الالفاظ ، ولم يقصـــد بها خضوع شركات النفط للضريبة ، وإنما أريد اتخاذها كطريقة لاستيفاء الحصـــة المرافية ، وكوسيلة لاستثناء هذه الشركات الضخمة من دفع الضريبة في وقت واحد .

وفي صدد مايصيب العراق أشار البيان الى ملايين كثيرة ستكون من نصيب العراق ، وهذه الملايين ناتجة في الواقع عن زيادة كميات النفط المستخرجة من الآبار ، بالقياس الى ماكان يستخرج من قبل ، فقد كان أربعة ملايين طن ، فاصبح ثلاثين مليوناً ، ولذلك ازدادت الحصة أيضاً ـ بالبداهة ـ بحسب زيادة الكمية المستخرجة ، فهي إذن لم تكن نتيجة زيادة العوائد المفروضة على الطن بقدر ماهي نتيجة الكمية المصدرة ، إذ لو اخذنا نصيبنا بموجب الاتفاق القائم على اســـاس سعر الذهب في السوق الحرة ، وذلك هو حقنا القانوني الصريح ، لما كان هناك كبير اختلاف بين العوائد بموجب الاتفاق القديم والاتفاق الجديد ، خاصة بالنسبة لشركتي نفط الموصل والبصرة ، وهو اختلاف مازال بعيداً جداً عن تحقيق مطالب العراق الحقة في الانتفاع من ثروته الطبيعية .

كما أن تحديد السعر الذي تباع به حصة العراق العينية من النفط

بموجب ماسمي بالسعر العالمي في البحر المتوسط فيه خسارة للعراق من ناحية أخرى ، لانه ليس في البحر المتوسط سعر عالمي ، وانما هنالك سعر يوضع نتيجة اتفاق بين شركتين تبيعان النفط فيه ، وهما شركة النفط العراقية وشركة النفط العربية ـ الامريكية . والسعر الموجود أو الذي قد يوجد في المستقبل انما يكون نتيجة مواضعة بين الشركتين المذكورتين ومعنى ذلك أننا نبيع نفطنا بسعر يقل كثيراً عن سعر النفط في أمريكا الشمالية أو الجنوبية ، حيث يوجد سعر حقيقي نتيجة التنافس بين الشركات ويلحق بذلك موضوع النقد الذي تباع به حصة العراق العينية من النفط ، اذ لم يشر البيان الى ذلك صراحة ، وان كان المفهوم ان الثمن سيكون بالعملة الاسترلينية ، وهو أمر لايتفق مع مصلحتنا ، لأن أرصدتنا الاسترلينية مازالت خاضعة للحدود والقيود ، فضلا عن تعرضها الدائم الى الانتقاص منها كلما اقتضت ذلك مصلحة بريطانيا السياسية والاقتصادية فكان من الواجب ألا يحيط الغموض بهذه النقطة ، بل كان يجب أن يشار الى حق العراق في استيفاء ثمن نفطه بالعملة التي يريدها ، وكذلك الامر في الحصة النقدية التي يبدو أنها ستدفع بالعملة العراقية ـ أو الاسترلينية ـ وكان من الواجب ملاحظة حاجة العراق الى العملات الاخرى من غير الاسترليني ، فتؤخذ الحصة النقدية من العملات الاجنبية بنسبة ما تبيع به الشركة من النفط بتلك العملات .

ولقد جاء البيان بأساس جديد في عقد العقود والاتفاقيات . ويبدو ان هذا الاساس هو من ابتكارات السيد نوري السعيد ، ويقصد به تبرير

الاتفاق أمام الرأى العام العراقي ، في حين ان تعليق استيفاء حق العراق في ثروته على استيفاء البلاد المجاورة للعراق لحقها أمر غير مقبول وغير منطق ، فالعراق يجب ان يتقاضى حقه كاملا ، بصرف النظر عن تقصير الآخرين في حقوقهم ، وإلا فان مبدأ تعليق مستقبلنا على مستقبل غيرنا لايعني سوى أن تساهل الدول المجاورة في حقوقها يجب أن يشملنا نحن ايضاً ، فلو امت احدى الدول المجاورة نفطها فلا ينتظر من الشركات في العراق ان تدفع له جميع الأرباح التى تحصل عليها تلك الدول المجاورة ، ولا ينتظر منها ان تتنازل عن امتيازاتها ، باعتبار انه لن تبقى لديها في تلك الحالة ارباح تغريها بالاستمرار في الاستثمار .

وبالاضافة الى ذلك فليس في البيان مايلزم الشركات بأن تعطي العراق اكثر من حصته المتفق عليها كلما حصلت احدى البلاد المجاورة على حصة اكبر من حصة العراق ، وكل ماجاء في هذا الصدد حق العراق في المطالبة بزيادة نصيبه ، دون ان يكون هناك مايلزم الشركات بالاستجابة لهذا الطلب . وما علمنا قبل هذا ان حق المطالبة والمفاوضة مما يجب ان يستأذن فيه احد الطرفين الطرف الآخر .

اما زيادة كميات النفط المستخرج فهي ، مع انها تبدو كبيرة بالقياس الى ماكانت عليه من ضآلة ، لاتزال تعتبر قليلة اذا ماقيست بقدرة حقول النفط في العراق وقورنت بما تنتجه البلاد المجاورة ، وهذا نقص نشعر بضرره الفادح بسبب حاجتنا الى المزيد من المال لنبني به كياننا الاقتصادي . وما لم تقم الشركات بالتنقيب في اماكن متعددة من العراق

بدل هذا البطء الواضح في حفر الآبار والاقتصار في التنقيب على مناطق صغيرة من امتيازات تشمل مساحات واسعة كبيرة تقدر بعشرات الالوف من الاميال المربعة ، فان من الخير ، بل من الواجب ان تختصر هذه المساحات الكبيرة بالمناطق الصغيرة التي تزاول فيها الشركات فعلا استخراج النفط في الوقت الحاضر ليبقى العراق حراً في استغلال ثرواته النفطية في الاجزاء الاخرى . ويبدو ان توحيد امتيازات الشركات مرجعه رغبتها في طي التزاماتها المنفردة بالاستخراج ، والاكتفاء بالآبار الموجودة ، بدل ان تتحمل الشركات نفقات حفر آبار جديدة .

ومما يدل على ان الشركات لا تزال تبيت للعراق نية سيئة، ادخالها في التعديل نص الظروف القاهرة التي قد يساء تفسيرها ، فتلجأ الى ذلك النص للتملص من التزاماتها لقاء دفع مبلغ زهيد بالنسبة الى ما يجب ان يحصل عليه العراق . فقد جاء في البند الثامن من البيان انه في حالة حدوث ظروف قاهرة فان الشركة تدفع للعراق خمسة ملايين دينار لمدة سنتين . ومعنى ذلك ان كل الحقوق التي تضمنتها الاتفاقية - مع ما فيها من غبن كبير - يمكن ان تطويها الشركة طياً بحكم « الظروف القاهرة » ، إذ لم يحدد ماهي الظروف القاهرة ، ومن الذي يقدر هذه الظروف ، بل ان ما يفهم من البيان هو ان ميزان هذه الظروف بيد الشركة ، فهي وحدها التي تنتفع من هذا الشرط ، وتستطيع بموجبه ان تسيء أبلغ الاساءة الى اقتصاديات العراق ومشاريعه باعلان الظروف القاهرة كلما كانت الظروف السياسية في غير مصلحة بريطانيا او كلما احرج مركز بريطانيا في العراق او تدخل العراق في موضوع يضعف من مركز الاستعمار البريطاني في الشرق العربي .

وفي الوقت الذي نجد فيه الشركات تربح من التعديل الاخير فيما يخص التزاماتها المقبلة نجدها كذلك تربح ربحا كبيراً بهذا الاتفاق فيما يخص التزاماتها الماضية . فقد اشار البيان الى مبلغ خمسة ملايين دينار يدفع لتسوية الامور المختلف عليها بين الشركات والحكومة العراقية . واوضح انه يراد به الخلاف حول سعر الذهب ، اذ تطالب الحكومة بدفع حصتها على اساس سعره في السوق الحرة ، بينما تصر الشركة على دفعها على اساس السعر الرسمي والفرق الحسابي بين مطلب العراق ومطلب الشركات منذ سنة ١٩٤٠-١٩٥١ قريب من ( ٢١ ) مليونا من الدنانير ، فكيف يسوغ للحكومة - وهي تعتقد بأن حقها في استيفاء حصتها على اساس السعر الحر واضح قانوني بدليل الدعوى التي رفعتها على الشركة - ان يتنازل عن هذا المبلغ لقاء خمسة ملايين دينار ؟ هل يستطيع احد ان يقول ان هذه التسوية في مصلحة العراق ؟ وكيف استساغ المسؤولون لانفسهم هذا التساهل في حقوق العراق ؟

ومن النواحي الغامضة في بيان الحكومة ما يتعلق بموضوع مديري الشركة وحق العراق في تعيين قسم منهم ، فلم يذكر نسبة عدد المديرين العراقيين الى غير العراقيين ، ولم يذكر سلطة هؤلاء واولئك ، ولم يذكر ان كان للحكومة العراقية صوت الترجيح دائما ، باعتبار ان النفط عراقي ، وان فيه مصالح سياسية واقتصادية ، وان للحكومة العراقية حتى السيادة في كل ما يتصل بالعراق .

ومن حق العراق ، بعد ان اشار البيان الى مناصفته بالارباح مع

الشركة ، ان يكون له نصف اعضاء مجلس الادارة على الاقل ، وان يكون للحكومة العراقية فوق ذلك صوت الترجيح ، وذلك بحكم حق السيادة ، وبحكم مصالح اخرى اقوى من مصلحة الشركة المستغلة .

وفوق هذا فان الشركة لم تتعهد بأن تنفذ نص معاهدة سان ريمو ، الذي ورد في النصوص القديمة لعقود الامتياز الذي يلزمها بعرض ( ٢٠ ) بالمائة من اسهم الشركة في العراق للعراقيين ، ذلك النص الذي تحايلت عليه بأن جعلت الشركة من النوع الفردي الذي لا يصدر اسهما للجمهور ، لتحرم العراقيين من حق الاشتراك في اسهم الشركات وكان من واجب الحكومة ان تلزم الشركات على الاقل بهذا النص الذي يزيد من امكان اشتراك العراق بأرباح ثروته النفطية ، فترغمها على ان تتحول من شركة فردية الى شركة مساهمة عامة ، وتضطرها الى عرض اسهمها على الجمهور كلما زادت رأس مالها ، ليفسح امام العراقيين مجال الاشتراك فيه .

ولقد اسهب بيان الحكومة في الاشارة الى استعداد الشركات لايفاد البعثات وتأسيس مدرسة لتدريب العراقيين في صناعة النفط ، ولكنه لم يشر الى الزام الشركات باستخدام اولئك العراقيين الذين درسوا شؤون النفط في اعمال الشركة ، الامر الذي يتيح للشركة فرصة عدم تشغيل الموفدين في بعثات الى الخارج او الذين يدرسون في المدرسة الموعود بانشائها .

اما الزام الشركات بأن تستحصل موافقة وزارة الاقتصاد على تعيين الاجانب في اعمالها فلا يجعلها ملزمة باستخدام العراقيين من

المبعوثين او المتخرجين في المدرسة فقد كان من صلاحية وزارة الاقتصاد أن تمنع الشركة وفق الامتياز القديم من ان تستخدم الاجانب في كثير من الاعمال التي يتيسر القيام بها من قبل العراقيين ، ولكنها لم تفعل ذلك فيما مضى ، فهل يصح الاعتماد على إمكان قيامها بذلك في المستقبل ؟

وبالاضافة الى ما تطرق اليه بيان الحكومة بصورة غامضة فانه قد اغفل الاشارة الى كثير من الامور المهمة التي تستلزم المعالجة فيما يتعلق بالنفط وامتيازاته والتصرف به ومن ذلك .

١ — ان الشركات، سواء وحدت في شركة واحدة او ظلت عدة شركات ، يجب ان تسجل في العراق ، وان تخضع لكافة القوانين العراقية ، بل بالنظر لاهمية النفط في مختلف النواحي فان من الواجب تسجيل الشركات في العراق ، ليكون بيده هو تقرير سياسته الخاصة فيما يتعلق بشؤون النفط .

٢ — خضوع شركات النفط الى قانون التحويل الخارجي ، ولزوم احضار العملات الاجنبية التي تبيع بها الصادرات العراقية من النفط الى العراق ، اذ لا معنى لأن تعفي الشركات من هذا النص ، وان تحرم من العملات ، النادرة منها وغير النادرة ، مما يمكن ان تأتينا من بيع النفط .

٣ ـ الزام الشركات بمعاملة العمال والمستخدمين العراقيين لديها معاملة افضل مما يلقونه الان ، من حيث الاجور ، والبيوت الصحية ، والضمانات الاجتماعية والصحية .

٤ ـ ان الرعاية التي تلقاها اسرائيل من الحكومة البريطانية

ورغبة شركات النفط الملحة في اعادة ضخ النفط الى حيفا وحرصها على تأييد السياسة البريطانية بمساعدة اسرائيل توجب ان نحتـــاط للامر ، فنأخذ تعهداً بأن تكون الشركة مسؤولة فى حالة ايصال النفط الى اسرائيل بأية طريقة كانت او الى اية جهة يعتبرها العراق في حالة عداء معه .

٥ — وجوب قيام الشركات بتأسيس مصـــافى للنفط في العراق لغرض تصفيته وتصديره بشكل بنزين ومنتوجات اخرى ، بدلا من النفط الخام ، وبذلك تحصل البلاد على فائدة اكبر من هذه الثروة ، كما يجري الآن في الكويت وفى المملكة السعودية وفي البحرين ، اذ ان قسماً مهماً من نفطها يصفى في بلادها ، وتصدر المنتوجات المستخرجة منه ، عوضاً عن النفط الخام . وان تأسيس مصـافي للنفط في العراق مما يوجد صناعة مهمة لتشغيل عدد كبير من العمال ، ويزيد فى كفاءة العراقيين المشتغلين فى هذه الصناعة ، ويعود على البلاد بارباح اخرى ، في حين ان تصدير النفط الخام الذي يجري الان من الابار الى البحر في الانابيب لا ينتفع منه العراق سوى العوائد التي تدفعها الشركة للحكومة عن ذلك .

وما نستخلصه من كل ذلك هو ان الطريقة المثلى الصحيحة لاستثمار النفط وحصر الانتفاع منه بالعراقيين فقط هو تأميم هـــذه الصناعة بجميع اقسامها من استخراج ونقل وتصدير وتصفية وقيـــام الحكومة بها . فالتأميم هو الحل الصحيح النهائي لمشكلة البلاد ، سواء كان ذلك من حيث تأمين اكبر فائدة اقتصادية منه ، او من حيث تجنب

المساوىء الكثيرة التي ترافق الامتيازات الاجنبية في استثماره . ولذلك نرى ان تأميم النفط يجب ان يكون الهدف الذي نسعى الى تحقيقه بأقرب فرصة .

على ان ذلك لا يعني ان امتيازات النفط الحالية وما تتضمنه من غبن فادح للعراق يجب ان تستمر وتبقى نافذة ، بل نرى ان من واجب الحكومة ان تحصل لقاء هذه الامتيازات على عوائد لا تقل عن نصف النفط بالذات او ما يعادل ذلك ، ولا يصح قبول اساس آخر الى ان يتحقق التأميم .

لذلك ، ولما كانت اسس الاتفاقية كما جاءت في البيان الرسمي لا تضمن حقوق العراق ومصالحه ، فضلا عما فيها من مجالات للتلاعب ، وما فيها من نواقص من شأنها ان تزيد من منافع الشركة ، ترى الجبهة الشعبية المتحدة والحزب الوطني الديموقراطي رفض هذه الاسس ، ودعوة الشعب العراقي الى مقاومة هذه الاتفاقية المجحفة بحقوق البلاد .

بغداد في ٥ جمادى الاولى ١٣٧١

٣ شباط ١٩٥٢

كامل الجادرجي — رئيس الحزب الوطني الديموقراطي

طه الهاشمي — رئيس الجبهة الشعبية المتحدة

# اتفاقية النفط الجديدة على حقيقتها

نشرت الحكومة يوم السبت الماضي اتفاقية النفط ، التي عدل بموجبها امتياز نفط كركوك ، وامتياز نفط البصرة ، وامتياز نفط الموصل ، حينما قدمتها الى المجلس النيابي للتصديق عليها ، وقد كنا نتساءل قبلا عن السبب الذي حدا بالحكومة الى أن تتأخر في نشر هذه الاتفاقية ، في حين انها اتفقت مع الشركات على أسسها منذ ستة أشهر ، وقد اتضح ذلك السبب بعد نشر الاتفاقية ، إذ جاءت بصيغة معقدة ، واحتوت على عيوب ونواقص كثيرة ، وتضمنت من الغبن والتحايل ما يجعلها لا تصمد أمام الدرس العميق والنقد الطويل ، فتآمرت الشركات مع الحكومة على أن لا توقع هذه الاتفاقية ، ولا تنشر إلا قبيل تقديمها الى مجلس الامة ، وعلى أن تتخذ التدابير اللازمة للاسراع في انجاز عملية عرضها على مجلس الامة ، لأن التباطؤ في تصديقها ، والاطالة في بحثها قد يؤدي ، كما أدى في ايران ، إلى تعقدات لا تريدها الشركات ، لاسيما وان عملية الحصول على مصادقة مجلس الامة ليست بالامر الصعب بالنسبة الى فخامة السيد نوري السعيد ، بالنسبة الى مجلس النواب العراقي

الذي اعتاد إعطاء الموافقة على مثل هذه الامور الخطيرة . بأسرع وأسهل بكثير من اعطاء موافقته على أتفه الامور . وتبعاً لهذه القاعدة استطاعت أكثرية اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب ، بفضل جهود السيد نوري السعيد ، أن تهضم هذه الاتفاقية المعقدة ذات النتائج الخطيرة ، وتوصي بقبولها بأقل من ٣٦ ساعة ، وربما قبلها المجلس النيابي في جلسة واحدة قد لا تستغرق أكثر من ثلاث ساعات .

على أننا لو عدنا الى هذه الاتفاقية لوجدنا فيها الكثير مما يحتاج الى الايضاح والمناقشة والتعديل ، حتى في حدود الاسس التي جاءت فيها ، وهي المناصفة في الارباح ، مع اننا قد سبق أن بينا ان هذه المناصفة في الارباح أساس فاسد من أصله لا يؤمن للعراق حقه الكامل في ثروته ، فكيف به اذا طبق بشكل لا يؤمن اقتسام الارباح بالمناصفة ، بل يترك شطراً مهما منها للشركات وحدها ؟

وقد عبر الحزب الوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية المتحدة بصورة مسهبة في بياناتهما عن رأيهما في اتفاقيات النفط ونواقصها وفي التعديل الذي اعلنت أسسه في الماضي ، ولا حاجة الى تكرار ذلك . وقد تحقق للرأي العام بعد نشر الاتفاقية الجديدة ان كل ما جاء في تلك البيانات كان صوابا ، بل قد ظهرت في الاتفاقية الجديدة أمور أخرى ذات خطورة كبيرة تؤيد لزوم رفض هذه الاتفاقية رفضاً باتا .

ثم ان الاسس التي جاءت في البيان الذي نشر في ١٣ آب الماضي كانت تنبيء بأن القاعدة التي ستأخذ الحكومة العراقية حصتها من النفط بموجبها ستكون معقدة ، إلا أن الغموض والتعقد الذين

جاءا في الاتفاقية هما أكثر مما كنا نتصوره بكثير . وقد كانت شركات النفط ولا تزال تستغل أدنى غموض أو تعقد في صيغة المقاولات الحالية لغمط حق العراق ، والزيادة من كسبها ، فكيف بها وهذه الشركات المتحايلة أمام اتفاقية فيها من الغموض والتعقد ما يفسح لها المجال الكبير للتلاعب ، سواء في احتساب حصة العراق أو لأجل التملص من مسؤولياتها ؟

فقد تركت هذه الاتفاقية الجديدة في حدودها الضيقة ، وهي تعيين حصة الحكومة من النفط ، تسعة أمور بالضبط للاتفاق عليها بين الحكومة والشركات فيما بعد ، بالاضافة الى الامور الاخرى التي تركت بموجب المقاولات الحالية للاتفاق بين الحكومة والشركات فكيف ستستطيع الحكومات الاتفاق مع الشركات في هذه الامور ما لم تذعن لوجهة نظرها التي تستهدف الاستغلال الفظيع ، وهلا ستعمل الشركات بمختلف أساليبها المعروفة على أن تكون في الحكم وزارات مستعدة للاذعان لها في هذه الامور ؟

ولا ندري هل ان هذا التلاعب والتحايل من قبل الشركات بدأ منذ الاتفاق على الاسس التي نشرت في ١٣ آب الماضي ، أم ان الحكومة تقصدت في اظهار تلك الاسس بغير مظهرها الحقيقي لأن الاتفاقية النهائية تختلف في ناحية مهمة هي طريقة استيفاء حصة الحكومة عن الاسس التي نشرتها الحكومة قبلا . فقد جاء في تلك الاسس ما يلي :

أولا ـ تكون حصة العراق ٥٠ بالمائة من أرباح شركات النفط عن عملياتها في داخل العراق ، وذلك قبل استقطاع الضرائب

الاجنبية ، على أن تستوفي وفق ما يلي :

آ — يأخذ العراق عيناً من الميناء البحري ٢٥ بالمائة من النفط الخام من إنتاج شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل ، و٣٣ وثلث بالمائة من النفط الخام من انتاج شركة نفط البصرة ، على أن يكون حراً بالتصرف بـ ١٢ ونصف بالمائة من هذه الكميات حسب مشيئته ، وبيع الباقي إلى الشركة بالسعر العالمي السائد في الميناء البحري الذي يصب منه النفط ، دون أن يتحمل كلفة النقل أو أية كلفة أخرى مهما كان نوعها .

ب — أما ما يتبقى من حصة العراق من أرباح الشركات المذكورة أعلاه ، فيؤخذ على شكل ضريبة على الارباح .

أما مانصت عليه الاتفاقية النهائية ، الجملة الرابعة من مقدمتها ، فهو ان تعتبر جميع الحصة التي ستدفع للحكومة بمثابة ضريبة دخل وليس جزءاً منها ، وهذا مايجعل هذه الحصة تخرج من كيس الخزينة البريطانية التي سوف لا تستوفي بسبب ذلك ضريبة من الشركات ، كما كانت تفعل قبلا ، الامر الذي يجعل بدوره هذه الشركات اكثر قدرة على دفع حصة أكبر مما وافقت على دفعه للعراق فعلا لو تصلبت الحكومة إزاءها ، وأصرت على أخذ قسط أعظم من أرباحها .

ونصت الاتفاقية النهائية (المادة ٣ ) على أن يحق للحكومة أن تأخذ عيناً في الميناء البحري ١٢ ونصف بالمائة فقط من انتاج النفط في كل عام ، وليس ٢٥ بالمائة كما جاء في البيان المنشور في ١٣ آب وليس للحكومة أن تتمتع بهذا الحق إلا اذا أنذرت الشركات قبل ابتداء السنة التي سيأخذ به هذا النفط بستة أشهر على الاقل ( الفقرة

٣ من المادة ٣ ) وهو إنذار طويل يجعل التمتع بهذا الحق من قبل الحكومة غير عملي ، فتضطر في هذه الحالة إلى أن تأخذ من الشركة مقابل هذه الحصة فقط عوضاً نقدياً على أساس سعر البيع الذى تقرره الشركات للنفط العراقى في ساحل البحر الابيض المتوسط « تعريف الاسعار السائدة » ، وليس بالسعر العالمي في الميناء البحرى الذى يصب فيه النفط ، كما جاء فى بيان الحكومة الاول ، وهذا كل ما يحق للحكومة أخذ عوض نقدى عنه مما يسمى بالسعر السائد .

أما ما تعهدت به الشركات ( المادة ٤ ) فهو أن لا تقل حصة العراق بمجموعها في كل عام عما يعادل قيمة ٢٥ بالمائة من انتاج نفط كركوك والموصل ، و ٣٣ وثلث بالمائة من انتاج نفط البصرة ولم تتعهد أن تعطي للعراق حصة عينية بهذه النسب . ومعنى المادة ٤ إن حصة الحكومة ، وإن كانت تقوم على أساس اقتسام الارباح بالمناصفة مع الشركات ، فهي مع ذلك قد تهبط دون ما يعادل ربع قيمة النفط لامتيازي كركوك والموصل ، ودون الثلث لامتياز البصرة ، ولكن الشركات تتعهد في هذه الحالات أن تبلغها الى مايعادل قيمة هذه النسب من مجموع الانتاج على اساس الاسعار السائدة ، وهي في الواقع الاسعار التي تقررها الشركات لبيع النفط العراقي ، وهذا الحد الادنى لحصة العراق هو أقل بالحقيقة مما تلتزم الشركات بدفعه بصورة محددة بموجب الامتيازين القديمين لنفط الموصل ونفط البصرة اللذين نصا على ان يأخذ العراق حصة عينية قدرها ( ٢٠ ) بالمائة من نفط هذين الامتيازين ، يضاف اليها حصة نقدية قدرها ( ٤ ) شلنات ذهب ، ثم تزداد الى ( ٦ ) شلنات ذهب ،

ومجموع هاتين الحصتين العينية والنقدية يزيد على الحد الادنى الذي تعهدت به الشركات في الاتفاق الجديد.

كما ان البيان الرسمي يختلف ايضاً عن صيغة الاتفاقية النهائية في قضية تأثير الظروف القاهرة على التزامات الشركات فيما يخص الانتاج، فقد جاء في الفقرة الثامنة من البيان انه « إذا طرأت ظروف قاهرة تضطر شركات النفط على ايقاف استخراج النفط فان الشركات تضمن للحكومة بدون قيد او شرط حداً أدنى من الايراد قدره خمسة ملايين دينار سنويا، وذلك لمدة سنتين »، في حين ان (المادة ٧) من الاتفاقية الجديدة لم تحصر عمل الظروف القاهرة بايقاف الانتاج فقط، بل جعلته يشمل الانتاج والبيع معاً جزئياً او كلياً، مما يجعل تحديد الظروف القاهرة وتعيينها صعبا، ويفسح المجال للشركات ان تقلص إنتاجها لغرر العراق، كما فعلت في الماضي ولا تزال تفعل الآن. وقد تعهدت الشركات في حالة هبوط مجموع حصة العراق عن خمسة ملايين (المادة ٨) ان تبلغها الى هذا المقدار بشرط ان لا يتجاوز مجموع ماتمنحه من المبالغ عشرة ملايين فقط، وبشرط ان تستوفي تلك المبالغ من حصص العراق المقبلة، وهذا الحد الادنى لمجموع مقدار حصة العراق السنوية يعتبر بمثابة غرامة او ضمان لاستمرار الانتاج بمقياس كبير، وكان يجب لتحقيق هذا الغرض أن يكون الضمان اولا بمقدار كبير، وان يكون ثانياً غير قابل للاسترجاع بحيث يصبح دفعه عبئا ثقيلا على الشركات لا تجد معه من مصلحتها تخفيض الانتاج في العراق، والا فانه قد تقع في المستقبل كما وقعت في الماضي حالة تجد فيها الشركات من مصلحتها ان تدفع فعلا مبلغا مجموعه عشرة ملايين دينار خلال عدد من السنين، لاجل تحديد

الانتاج في العراق لغرض زيادة ارباحها من مناطق اخرى لها فيها منافع اكبر ، ولاسيما ان لها ان تستوفي هذا المبلغ من حصص العراق المقبلة .

وليست هذه هي الناحية الوحيدة التي جاءت بها الاتفاقية الجديدة لمصلحة الشركات ولضرر العراق ، فان عدم التكافؤ هذا ظاهر في أهم ركن من اركان الاتفاقية ، وهو تطبيق مبدأ المناصفة بالارباح الذي تقوم عليه الاتفاقية ، فلاجل الوصول الى مقدار الارباح لغرض اقتسامها بالمناصفة يجب ان تعين السعر الذي يباع به النفط ، ونخرج منه كلفة استخراج النفط ونقله الى حدود العراق .

اما فيما يتعلق بالسعر الذي يباع به النفط ، فقد سمي في الاتفاقية ( بالاسعار السائدة ) على ساحل البحر ، وهي في الحقيقة ليست سائدة ، بل انها تقرر وتعين من قبل شركات النفط التي تستثمر نفط الشرق الاوسط ، ولو لم تكن كذلك لما بقيت بمقدار واحد ، وهو ( ٢٫٤١ ) دولار لكل برميل منذ أول كانون الأول ١٩٥٠ حتى الآن من دون أن يطرأ عليها تغيير ، في حين أن الاسعار العالمية عرضة للتبدل ، إن لم يكن في كل يوم ، ففي كل اسبوع أو في كل شهر ثم أن هذه ( الاسعار السائدة ) قد عرفت في الاتفاقية بشكل غامض يفسح المجال للشركات أن تتلاعب فيه كثيراً ، وهذا التلاعب سيحرم العراق من الحصول على حقه ، حتى بموجب هذه القاعدة .

ثم ان الاتفاقية نصت على ان القيمة التي يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار هي قيمة النفط على الحدود العراقية ولم تكتف الشركات بترك ذلك عند هذا الحد ، فتخرج لأجل الوصول الى السعر عند الحدود العراقية من الاسعار السائدة على ساحل البحر الابيض المتوسط ، كلفة

النقل الحقيقية بين حدود العراق وذلك الساحل ، بل نصت في المادة (٩) على ان تعتبر هذه القيمة على الحدود العراقية في اول سنة ١٩٥٢ (٩٤) شلنا ، اي ما يعادل (٤٫٧٠٠) دنانير لكل طن من نفط كركوك من درجة (٣٩) ، على ان يبقى هذا السعر المقرر مطبقاً في السنوات المقبلة ما لم تتغير الاسعار السائدة على ساحل البحر الابيض المتوسط بأكثر من عشرة بالمائة ، فيعدل السعر على الحدود العراقية حينذاك بنسبة ذلك التغيير ، في حين ان الشركات نفسها قد عينت لهذا النفط في الوقت الحاضر سعراً قدره (٢٫٤١) دولار لكل برميل ، اي ما يعادل (٦٫٤٥) دنانير لكل طن على ساحل البحر الابيض المتوسط وبما ان كلفة النقل بخط الانابيب للمسافة الواقعة بين الحدود العراقية ـ السورية ساحل البحر الابيض المتوسط بالقياس الى الكلفة المقدرة ـ من قبل اوثق المراجع ـ للنقل بمثل هذه الانابيب ، ولمثل هذه المسافات لا يمكن ان تتجاوز اثنين واربعين سنتاً لكل طن ، اي ما يعادل نحواً من (١٥٠) فلساً لكل طن فقط ، على اكثر تقدير ، يضاف اليها الرسوم التي تدفعها الشركات الى الحكومتين السورية واللبنانية عن عبور الانابيب في اراضيهما ، فان سعر النفط على الحدود العراقية يجب ان يكون حوالي (٦٫٢٠٠) دنانير لكل طن ، حتى اذا كان على اساس السعر المقرر من قبل الشركة للنفط في ساحل البحر الابيض المتوسط ، بينما حدد السعر في الاتفاقية بمبلغ (٤٫٧٠٠) دنانير ، اي بنقص قدره (١٫٥٠٠) دينار لكل طن وحيث ان نصف هذا الفرق يجب ان يأخذه العراق فانه قد غبن بمبلغ (٧٥٠) فلساً لكل طن ، او ما يعادل نحو

( ٣٧ر٥ ) بالمائة من مجموع الحصة المنتظرة هذا اذا افترضنا ان الكلفة المقدرة والامور الاخرى ذات الصلة بطريقة احتساب الارباح كانت صحيحة في حين انها في الحقيقة ليست صحيحة ، اذ ان الاتفاقية لاجل الوصول للكلفة نصت على احتساب نفقات التشغيل والنفقات المشتركة وفقاً لحسابات الشركة ، ونصت على احتساب اندثار الموجودات المادية بنسبة ( ١٠ ) بالمائة سنويا ، وللموجودات الرأسمالية الاخرى بنسبة ( ٥ ) بالمائة سنويا وما لا ريب فيه ان هذه النسبة للاندثار عن مثل هذه الموجودات التي تتكون اكثرها من ابنية ومخازن فولاذية وانابيب النفط لا يمكن ان تندثر بهذه السرعة ، بل يجب الا تتجاوز نسبة الاندثار بشأنها ( ٧ ) بالمائة وتبعاً للطريقة التي اتبعت في تعيين سعر النفط على الحدود العراقية فان الكلفة على الحدود العراقية قد حددت ايضا بمبلغ معين قدره ( ٢٣ ) شلنا ( او ما يعادل ١٥٠ر١ دينار ) لكل طن لسنة ١٩٥١ و ( ١٧ ) ونصف شلن ( او ما يعادل ٨٧٥ فلسا لكل طن لسنة ١٩٥٢ ) و ( ١٣ ) شلنا ( او ما يعادل ٦٥٠ فلساً ) لكل طن لكل سنة بعد ذلك ، على ان تكون هذه المقادير عرضة للتغيير فيما اذا تغيرت الكلفة الحقيقية بنسبة تزيد على العشرة بالمائة .

ولا نعلم ما إذا كانت هذه المقادير قد دققت من قبل الحكومة وتأكدت من انطباقها على الواقع قبل قبولها أساساً لحساب الكلفة في المستقبل ولكن إذا أخذ بنظر الاعتبار أن السعر الذي ستبيع به الشركة النفط الخام لمصفى الحكومة ، وقدره ( ٢٧٥ ) فلساً لكل طن يمثل

الكلفة الحقيقية للنفط من محطة ( ك ٢ ) فلا ندري كيف ان الحكومة رضيت ان تعتبر الكلفة على الحدود العراقية ـ السورية ( ٦٥٠ ) فلساً لكل طن بعد سنة ١٩٥٢ في حين ان كلفة النقل بخط الأنابيب بين محطة ( ك ) والحدود السورية ـ العراقية لا يمكن أن تتجاوز ( ١٠٠ ) أو ( ١٥٠ ) فلساً لكل طن فيصبح مجموع الكلفة ( ٤٠٠ ) فلس على اكثر تقدير . على ان التأكد من الكلفة الحقيقية في السنوات المقبلة ومما سيجرى فيها من التغييرات ، سيكون من أصعب الأمور واكثرها تعقداً ، وبنسبة ذلك سيصعب التوصل الى تعيين مقدار الربح الحقيقي الذي يجب مناصفته .

ولذلك نجد أن مجموع الربح المقدر بموجب الاسعار والكلفة المحددة في الاتفاقية يقل عن الربح الحقيقي بنحو ( ١٫٧٠٠ ) دينار لكل طن وتبلغ حصة العراق منه « ٨٥٠ » فلساً لكل طن ، أو ما يعادل « ٢٥٫٥ » مليون دينار عن « ٣٠ » مليون طن من النفط وهي الكمية التي ستصدر سنوياً ، وان هذا الفرق الذي سيذهب للشركة سيستمر دائما ، لأن الأسعار المذكورة والكلفة الأساسية المعينة بالاتفاقية ستتغير بنسبة تغير الأسعار السائدة والكلفة الحقيقية فقط ، وان العراق سيغبن بهذا القدر ، حتى بالنسبة الى الاتفاقية الجديدة نفسها

أما فيما يخص تعهد الشركات بانتاج ما لا يقل عن ثلاثين مليون طن من النفط في الامتيازات الثلاثة — كركوك والموصل والبصرة — فيما بعد سنة ١٩٥٦ فهو تعهد لا يتناسب مع النفط الاحتياطي وقابليات الانتاج في العراق ، ولا مع مقادير الانتاج في الاقطار المجاورة فمن

المعروف ان نسبة انتاج النفط في العراق بالنسبة الى احتياطي النفط الثابت فيه ، هي أقل من أي قطر آخر في الشرق الأوسط وقد جاء في مجلة « بتروليوم ريفيو » ان النفط يستخرج من حقول الكويت الآن بمعدل « ٤٠ » مليون طن سنويا ، ويستخرج من حقول المملكة العربية السعودية بمعدل « ٤٥ » مليون طن . ولذلك فان تعهد الشركات بانتاج « ٣٠ » مليون طن على الاقل — وهو الحد الادني الذى ستتمسك به الشركات ، كما تمسكت بالحد الأدنى في الماضي — لا يعتبر ظفراً كبيراً كما ان تعهدها بأن لا تقل واردات العراق من النفط عن « ٢٥ » مليون دينار بعد سنة ١٩٥٥ فيه كثير من التساهل لانه يعين حداً يسمح للشركات بتخفيض انتاجها بمقدار كبير .

وقد أهملت الاتفاقية الجديدة تأمين استفادة العراق من العملات الأجنبية التي يباع بها النفط ، ولم تتعظ الحكومة بالتجارب التي جابهها العراق ، حينما جمدت أرصدته الاسترلينية ، بما فى ذلك المبالغ التي استلمها عن النفط وكان من الواجب ان تنص الاتفاقية الجديدة على ان تسلم للعراق جميع العملات الأجنبية التي يباع بها النفط العراقي لا ان تنص على استلام حصة العراق من النفط بالاسترليني فقط ، وهي عملة مجهول مستقبلها ، فضلا من أن ذلك يحرم العراق من العملات النادرة التى يباع بها قسم من النفط العراقي ، والتى هو بأشد الحاجة اليها لتعزيز عملته ودعم كيانه المالي والاقتصادي .

فيتضح من كل ذلك ان اتفاقية النفط لا تحقق للعراق مصالحه ،

ولا تؤمن له منافعه من نفطه ، حتى ضمن الاسس التي بنيت عليها الاتفاقية ، وهي المناصفة بالارباح . فقد وجدنا ان في الاتفاقية مجالا للتلاعب ، وان الشركة قد اقتطعت منذالبدء قسما من الارباح ، فحرمت العراق منها . يضاف الى ذلك ان الغموض والتعقد وفقدان التزام الشركات بالتزامات واضحة ، ضمن حدود ثابتة تكفل العراق مصالحه ، مما سيجعل تطبيق هذه الاتفاقية من اصعب الامور ، ولا سيما بالنظر الى التجارب القاسية التي مر بها العراق في تعامله مع شركات النفط التي لاتعرف غير الجشع والاستغلال .

هذا وان مبدأ المناصفة بالارباح قد اقدمت الشركات على تطبيقه من تلقاء نفسها ، بعد ان فضح استغلالها الفظيع ، فارادت ان تضع قاعدة خلابة في مظهرها ، ولكنها خالية في حقيقتها ، فعمدت الى تعديل امتياز المملكة العربية السعودية على هذا الاساس ، وعرضت ذلك على ايران فرفضته ، وتقدمت بعرض مماثل الى الكويت فقبلته ، ونجده الآن يطبق في العراق فليس في تحقيق هذا التعديل الذي رغبت فيه الشركات نفسها فخر للحكومة ، بل كان عليها ألا تقبل من الشركات اقل من نصف النفط بالذات كحصة العراق من هذه الامتيازات التي يجب تأميمها في الحقيقة للتخلص من شرها واننا لانعلم كيف توصل فخامة رئيس الوزراء الى ان المناصفة بالارباح هي افضل للعراق من المناصفة بالنفط أما ان الواردات المتأتية من اخذ نصف النفط الناتج ، لابد ان تكون اعظم من اخذ نصف الارباح الناجمة من بيع ذلك النفط بعد اخراج جميع النفقات ، فأمر لا يخفى حتى على اقل الملمين بالعمليات الحسابية . أما أن الحكومة

ستحار في بيع نصف النفط ، بعد اخذه ، فكان من الواجب ألا يفوت ذلك على السيد نوري السعيد فكأنه اشترط على الشركات ان تنقل مجانا (١٢) ونصف بالمائة من النفط الناتج الذي يحق للحكومة ان تأخذه عينا على ساحل البحر ، فكذلك كان من الممكن ان يشترط على الشركات ان تنقل نصف النفط الى ساحل البحر وتسلمه للعراق عينا على ظهر الباخرة كحصة من هذه الثروة المهمة ، واذ ذاك يحصل العراق بالتأكيد على مالا يقل عن (٩٥) مليون دينار من الواردات سنويا في حالة انتاج كمية مجموعها (٣٠) مليون طن من النفط في السنة ، بدلا من (٥٩) مليون دينار المجهول تحقيقها ، بالنظر الى ماعرف عن هذه الشركات من التلاعب وبالنظر الى ما فسح لها من مجال واسع لذلك في الاتفاقية الجديدة وحتى اذا تحمل العراق كلفة نقل النفط بالانابيب من الآبار الى ساحل البحر ، وهو امر غير ضروري ، لان باستطاعة الشركة ان تتحمل هذه الكلفة فانه يحصل من المناصفة بالنفط اكثر مما يحصل من المناصفة بالارباح ومع كل ذلك فانه سيبقى للشركات — في حالة اخذ نصف النفط — ربح غير قليل فمن المعلوم ان كلفة انتاج النفط ونقله الى ساحل البحر الابيض المتوسط لاتزيد على (٢٧) سنتا لكل برميل .

ولذلك فان كافة الطن الواحد من النفط الذي تسلمه الشركة ، وهو نصف النفط ستتضاعف فيما اذا اخذ العراق النصف الآخر من النفط ، فتصبح (٧٤) سنتا للبرميل بينما السعر الذي يباع به حاليا (٢٤١) سنتا لكل برميل ، اي انها ترتفع حينئذ (١٦٧) سنتا لكل برميل أو ما يعادل (٤٧٠ ر ٤) دنانير لكل طن . ولو فرضنا

انها اخذت [ ١٥ ] مليون طن من النفط [ اي نصف الثلاثين مليون طن ] فان مجموع ارباحها سيكون [ ٦٧ ] مليون دينار ، وهو رقم يقرب من ثلثي رأسمال الشركات .

ان هذه الارقام تدل بجلاء على ان المفاصفة في النفط المنتج بالذات كانت امراً ميسوراً لو ان الحكومة تصلبت في مفاوضاتها ، ووقفت موقفا حازما من الشركات ، ولكنها لم تفعل ذلك لاسباب غير واضحة ، فجاءت الينا بهذه الاتفاقية التي إن زادت شيئا على حصة العراق فلم تزدها الا التزر اليسير الذي ارادته الشركات فقط فعلى الشعب أن يقف الموقف الذي يرغم الشركات على اعطاء الحصة التي يريدها ، ولكن حق الشعب الكامل لا يضمن الا بالتأميم الذي يجب ان تتظافر الجهود لايجاد الظروف والاحوال اللازمة لتحقيقه بأقرب وقت .

---

نشر هذا المقال في جريدة « صدى الاهالي » بتاريخ ١٣ شباط ١٩٥٢ ، كما نشر في جريدة « الجبهة الشعبية »

# امتيازات النفط

## بيان من الجبهة الشعبية المتحدة والحزب الوطني الديموقراطي

لقد حدث ما توقعه الحزب الوطني الديموقراطي والجبهة الشعبية المتحدة في بياناتهما المشتركة السابقة حول اتفاقية امتيازات النفط الجديدة فجاءت هذه الاتفاقية غامضة كل الغموض ، حتى بالقياس الى البيانات الرسمية السابقة ، بل ان هذه الاتفاقية جاءت أسوأ مما تضمنته تلك البيانات الرسمية .

وقد كان المفروض ان تحل الاتفاقية الجديدة كل المشاكل التي يمكن أن تعرض ، فاذا بها تحيل كثيراً من الأمور الى اتفاقات لاحقة بين الحكومة والشركات ، ومعنى ذلك بقاء سيطرة الشركات ، واستمرار خضوع الحكومة لرغبة الشركات ومصالحها ، مما يسهل أمر تلاعبها بمواردنا من النفط الى أبعد الحدود ، إذ تدل تجاربنا القاسية الماضية على أن كلمة الشركات كانت دائما هي القول الفصل في الموضوع .

إن أهم ما جاءت به الاتفاقية الجديدة من مبادىء مبدأ مناصفة الأرباح بين الحكومة والشركات ، ولكن الواقع أن هذه المناصفة لفظية ظاهرية ، وليست حقيقية واقعية فان الاتفاقية ملأى بالاحتمالات الكثيرة للانتقاص من حصة العراق فمن ناحية النفقات عينت الاتفاقية

ـ مثلا ـ احتساب الاندثار بنسبة عشرة بالمائة سنوياً ، وهي نسبة عالية جداً ، ومخالفة للواقع الى درجة عظيمة في مشروع ومنشئات مثل المنشئات النفطية ، ومن ناحية حصة العراق في الأرباح انتقصت الاتفاقية من سعر بيع النفط الخام انتقاصا مهما جعله يبتعد عن سعره الحقيقي بمقدار غير قليل ، مما يؤدي الى زيادة حصة الشركات على حساب حصة العراق ، ومن ناحية ثبات هذه الحصة يضمنت الاتفاقية نصوصاً مختلفة تجعل من الممكن أن تتضاءل حصة العراق من المبالغ الكبيرة التي احصتها الحكومة في بياناتها الى حد خمسة ملايين ، ثم الى لا شيء . ومن ناحية الحصة للعينية فقد اعلن البيان الرسمي الذي أذاع أسس الاتفاقية الجديدة انها خمسة وعشرون بالمائة من النفط الخام ، فاذا بالاتفاقية تقاص هذا المقدار الى نصفه ، ثم اذا بهذا النصف تحده الشروط الكثيرة التي تجعل تطبيقه أمراً صعبا ، وتسهل حصول الشركات عليه .

وتضمنت الاتفاقية غبنا آخر — فيما تضمنت من خسائر أصابت العراق — بشأن تحديد سعر النفط الذي تأخذ الحكومة حصتها على أساسه ، فاذا هو دون السعر العالمي ، مما يلحق بالخزينة العراقية خسائر الملايين الكثيرة من الدنانير .

وقد كان يجدر أن يكون النفط مورداً طيباً للعملات النادرة والذهب تفيد منه البلاد في تبادلها الخارجي وفي تقوية عملتها ، الا ان شيئاً من ذلك لم يحدث ، وظلت العملة الاسترلينية هي التي تقبض

بها الحكومة العراقية نصيبها من النفط ، على ما في ذلك من أخطار كثيرة تحيط بهذا النوع من الدفع ..

وقد سبق ان اوضحنا حقيقة ما في البيان الرسمي من زيف ومن غبن لحق العراق ، الأمر الذي لم تزله الاتفاقية ، بل زادته ، مما يؤيد الموقف الذي اتخذه الحزب الوطني الديموقراطي والجبهة الشعبية المتحدة من لزوم رفض هذه الاتفاقيات المجحفة ، ووجوب جعل حصة العراق بما لا يقل عن نصف النفط المستخرج ، أو ما يعادل ذلك ، الى أن يتحقق التأميم الذي يعتبر الحل السليم لمشكلة النفط ، والوسيلة الفعالة للتخلص من نفوذ الشركات الأجنبية واستغلالها .

وفي الوقت الذي تدعو فيه المنظمتان الى رفض هذه الاتفاقية الجائرة تعلنان ان ظروف فرضها ، فضلا عن محتوياتها ، مما يسلب عنها الصفة الشرعية ، ويجعل العراق غير ملزم بها .

بغداد في ١٤ جمادى الأولى ١٣٧١

١٢ شباط ١٩٥٢

كامل الجادرجي
رئيس الحزب الوطني الديموقراطي

طه الهاشمي
رئيس الجبهة الشعبية المتحدة

# فهرس

صفحة


٤ مقدمة

٥ أساليب الانكليز في مفاوضاتهم

١٧ مفاوضات النفط

٢٤ المناصفة في النفط لا في أرباحه هي أقل ما يطلبه العراق حتى يتم التأميم

٢٩ المفاوضات مع شركة النفط العراقية على حقيقتها

٣٤ التدخل الامريكي في مفاوضات النفط

٣٨ بيان رسمي

٤٢ نظرة في اتفاقية النفط الاخيرة

٥٤ بيانان حول النفط

٥٧ حول بيان الحكومة عن الصناعات النفطية ومنتوجاتها

٦٣ بيان من الحزب الوطني الديموقراطي والجبهة الشعبية المتحدة

٧٥ اتفاقية النفط الجديدة على حقيقتها

٨٩ امتيازات النفط ، بيان من الحزب الوطني الديموقراطي والجبهة الشعبية المتحدة

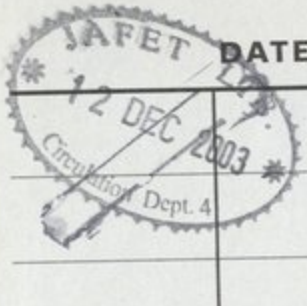


DATE DUE

338.922:H67kA:c.1
الحزب الوطني الديمقراطي (العراق)
قضية النفط العراقي
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01017615

American University of Beirut

338.922
H67kA

General Library

338.922
H67kA
c.1